

نظراتٌ في
الربيع العربي والثورة السورية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

د. غازي التوبة

نظراتُ في
الربيع العربي والثورة السورية

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م

مقدمة

إِن الْحَمْدُ لِلَّهِ تَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:

١٠٢]

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.
هذا كتاب تحدثت فيه عن موضوعين مترابطين، هما: الربيع العربي الذي انطلق في مطلع عام ٢٠١١، والثورة السورية التي هي جزء من فصول الربيع العربي.

وقسمته إلى باين:

الأول: بعض قضايا الربيع العربي.

والثاني: أضواء على الثورة والسورية.

❁ عاجلت في الباب الأول عدة أمور مرتبطة بالربيع العربي :

● وتساءلت في المقال الأول: "لماذا انفجر الربيع العربي وتحركت الشعوب؟"

وبينت في هذا المقال أن علاقة الحكام بالشعوب بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن علاقة صحية، بل كانت علاقة بطش وعنف من الحكام نحو الجماهير، وذلك ناتج عن قلة شعبيتهم، وعداء الجماهير لهم، ثم استعرضت العوامل التي كانت وراء سقوط نظام حسني مبارك في مصر، فعددتها وهي خمسة عوامل.

● ثم انتقلت في المقال الثاني للحديث عن "الاستبداد المعاصر: مصادره

وهزيمته" فبينت فيه أن الاستبداد يأخذ مادته من الاستبداد الحديث والقديم، فهو يأخذ من الاستبداد الحديث أسوأ ما عنده من أجهزة مخابرات وآلات قمعية، كما يأخذ من الاستبداد القديم أسوأ ما عنده وهو تقديس الحاكم، لكننا موقنون بأن هذا الاستبداد سيهزم، والسبب هو القرآن الكريم الذي ولد على مدار العصور الإنسان المسلم الذي لا يخضع للاستبداد، ولأنه ينفذ قول الله تعالى: ﴿ اذهب إلى فرعون إنه طغى ﴾ هذا الأمر الذي يطلب من المسلم أن يواجه فرعون عصره، كما واجه موسى عليه السلام فرعون عصره.

● ثم تحدثت في المقال الثالث عن "المخاطر التي تتربص بثورات الأمة"

ووضحت أن هذه المخاطر تأتي من ثلاث قوى، هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، وإيران. وبينت وسائل كل دولة في عرقلة مسيرة ثورات الأمة.

● ثم جاء المقال الرابع تحت عنوان "بماذا يجب أن تهتم ثورات الربيع العربي؟"

وبينت أن ثورات الربيع العربي يجب أن تهتم باقتصاد البلدان التي ثارت شعوبها، وأن عليها أن تسد حاجتها وتكفيها مؤونة العيش الكريم، مع أنها لم تثر لهذا فقط، بل ثارت

على الحكام الذين استخذوا أمام اسرائيل، وركعوا أمام أمريكا، وأن عليها أن تحتم كذلك بحوية الأمة: من قرآن كريم، وسنة مشرفة، ولغة عربية، فهذه الهوية تواجه تحدياً مستمراً لم يتوقف، كذلك عليها أن تواجه التفتت الثقافي والتجزئ السياسي الذي تقوده أمريكا في كل من العراق وسورية واليمن وليبيا إلخ....

ثم تحدثت في المقالات الخامس والسادس والسابع عن الديمقراطية والمواطنة، وبينت عدة أمور منها: أن الديمقراطية والمواطنة ليستا جديدتين علينا، بل جاءتا مع مطلع القرن العشرين، وطبقنا في عدد من البلاد العربية، وبينت أن أحد العوامل في فشل التجربة الديمقراطية يعود إلى النقل الحرفي لها وعدم مراعاة واقعنا الموضوعي، أما بالنسبة للمواطنة فقد بينت أن هذه القيمة لم تترسخ لأنها قيمة لا تتولد بمجرد ادعائها وطلبها، بل لا بد من من وجودها من خلال تفاعل عدد من العوامل لعشرات السنين، ونحن لدينا قيمة بديلة وهي قيمة "الأخوة الإسلامية".

❁ ثم تحدثت في الباب الثاني "أضواء على الثورة السورية" والذي خصصته لوقائع وتطورات الثورة السورية.

● فذكرت في المقال الثامن "بماذا اتصف حكم البعث في سورية؟" وبينت أن حكم البعث اتصف بعدة صفات هي: الاستبداد والعنف، اللادينية، العنصرية، الفساد المادي، وبينت أن هذه الصفات جاءت من الفكر القومي العربي والاشتراكية وهما المبدآن اللذان قام عليهما حزب البعث.

● ثم بينت في المقال التاسع كيف أن آل الأسد يستغلون الطائفة العلوية، وأن المطلوب من الطائفة أن تتخلى عن أسرة آل الأسد لكي تنجو من إثم الجرائم التي يرتكبوها. ثم وضحت في المقال العاشر أسباب الثورة السورية وتطوراتها، وذكرت أن

الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة السورية هي: انعدام الحياة السياسية وتأليه الحاكم، تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر المدقع، عداة الحزب للدين ومحاربة المتدينين، استخذاء النظام أمام اسرائيل، انعدام الكرامة، تفشي الظلم وانعدام المساواة، تعول الأجهزة الأمنية وسحقها للمواطن، ثم بينت تطورات الثورة السورية السياسية والعسكرية، وبينت كيفية استفادة النظام السوري من روسيا وإيران في تدعيم موقفه، واستمرار قدرته على البطش بالثوار من ناحية الاعتقالات والسجن والقتل.

● ثم بينت في المقال الحادي عشر وهو الذي أخذ عنوان "رسالة مفتوحة إلى الفلسطينيين في سورية" بينت فيه ضرورة مشاركتهم في الثورة السورية، لأنهم أبناء أمة واحدة مع إخوتهم في سورية، وعليهم القيام بواجب الأخوة ومساندتهم في الوقوف إلى جانبهم في ثورتهم ضد الديكتاتورية والظلم والفساد .

● ثم تحدثت في المقال الثاني عشر والذي جاء عنوانه "أضواء على مشروع الولي الفقيه" وبينت أن هناك مشروعين لتدمير الأمة هما: المشروع الصهيوني، ومشروع الولي الفقيه في تدمير المنطقة.

● ثم جاء المقال الثالث عشر بعنوان "صفات العالم: البوطي نموذجاً معكوساً"، وتحدثت فيه عن صفتين من صفات العالم التي يجب أن يتحلّى بها العالم وهما: الريانية، الانحياز إلى الأمة، وعند دراسة شخصية سعيد رمضان البوطي وتاريخه نجد أنه لم يتحلّى بالصفتين السابقتين، فهو قد كان لصيقاً بحاكم سورية حافظ الأسد، ثم ابنه بشار الأسد، ولم ينحز إلى الأمة بل انحاز إلى الحاكم عندما ثار الشعب على نظام الأسد سواء في الثمانينات أم في عام ٢٠١١.

● ووجهت في المقال الرابع عشر "رسالة مفتوحة إلى أخوتنا الأكراد" دعوتهم فيها إلى الاستفادة من تجربتنا -نحن العرب- في التعامل مع الغرب، ونكثه بكل وعوده في إقامة دولة موحدة، كما دعوتهم إلى الاستفادة من موقف القيادات القومية العربية المعادية للدين، وبينت أن عدم نجاح النهضة عندنا ناتج من العداء القومي للدين، وهو ما تقوم به قياداتهم القومية الكردية التي تعتبر أن الأمة الكردية تقوم على عنصري اللغة والتاريخ وتستبعد الدين، وهذا شيء بعيد عن الصواب.

أسأل الله -تعالى- أن يكون هذه الكتاب لبنة من لبنات بناء هذه الأمة العظيمة، وأن يكون نقطة ضوء في بناء الوعي الصحيح من أجل الوصول إلى الأهداف التي نتطلع إليها، وهي تحقيق الانتصار في مواجهة الطغاة والظلمة والجبارين والفرعنة، تحقيقاً لقوله تعالى: "ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين، إنهم لهم المنصورون، وإن جنودنا لهم الغالبون"(سورة الصافات، ١٧١-١٧٣)، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د.غازي التوبة

الثلاثاء ٢٢ من ربيع الآخر ١٤٣٩

الموافق ٩ من كانون الثاني (يناير) ٢٠١٨

altawbah@hotmail.com

www.al-ommah.org

الباب الأول

بعض قضايا الربيع العربي

- ١ . لماذا تفجّر الربيع العربي وتحركت الشعوب؟
- ٢ . الاستبداد المعاصر.. مصادره وهزيمته
- ٣ . المخاطر التي تتربص بثورات الأمة
- ٤ . بماذا يجب أن تهتم ثورات الربيع العربي؟
- ٥ . عن الديمقراطية والمواطنة في ثورات الربيع العربي
- ٦ . الربيع العربي والمشروع الديمقراطي
- ٧ . تطبيق الديمقراطية: قراءة في الفشل وإمكانية النجاح

لماذا تفجّر الربيع العربي وتحركت الشعوب؟

لقد كان الربيع العربي زلزالاً تفجّر فهزّ عروش أنظمة عربية متجذرة تمتلك أجهزة قمع هي في مقدمة الأجهزة القمعية في العالم: في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية إلخ...

فماذا نفسّر تفجّر هذه الثورات؟

ومماذا نفسر هذا الحراك الكبير للشعوب العربية؟

ونحن من أجل أن نفسّر حلقات هذا المشهد العظيم، علينا أن نضع - بين أيدينا- معالم العلاقة التي كانت موجودة غداة الحرب العالمية الثانية بين الحكومات العربية والشعوب والجماهير، ثم نتدرج في رصدها إلى وقتنا الحالي.

لقد تحقق استقلال معظم الأقطار العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وجاءت طبقة حاكمة جعلت مرجعيتها ومثلها الأعلى نموذج الحضارة الغربية بشقيها الشيوعي والرأسمالي في مجالات السياسة والاجتماع والاقتصاد والفن والتربية إلخ...، وجاءت شعوب محكومة في كل بلد عربي تعتبر نفسها جزءاً من أمة عربية إسلامية عريقة، تمتلك ثقافة واحدة، وتمتلك حضارة راقية، وتمتلك تاريخاً مجيداً، وتتطلع إلى نخضة اقتصادية وعلمية واجتماعية حديثة تشارك من خلالها في عمران بلادها، والمساهمة في تقدم البشرية.

ثم حاولت الطبقة الحاكمة التي قامت في مصر والعراق وسورية وتونس والسودان تغريب الأمة سواء في الاتجاه الليبرالي أم في الاتجاه الشيوعي، ولكن الأمة قاومت ذلك،

ولم تتفاعل مع ذلك التوجه بسبب مقوماتها التي تمتلكها، والتي تعزز بها، والتي تعتبر أنه يجب الانطلاق منها من أجل البناء الحضاري.

لذلك كانت العلاقة متوترة بين الحكام والشعوب، ولم تكن صحية بحال من الأحوال، لسببين: الأول: التوجهات التغريبية التي حاول الحكام فرضها على الشعوب. الثاني: عدم جماهيرية الحكام المتسلطين وقلة شعبيتهم منذ لحظة مجيئهم إلى الحكم، وأثناء فترات حكمهم أيضاً. فحزب البعث الذي قاد انقلاب عام ١٩٦٨ لم يكن يتجاوز أعضاؤه المائتي شخص، وكذلك حزب البعث الذي حكم سورية عام ١٩٦٣ كان عدد أعضائه مئات الأعضاء فقط، وكذلك حكم جعفر النميري السودان سنة ١٩٦٩ بمساعدة عدد قليل من أعضاء الحزب الشيوعي إلخ....

وإن ما يدل على استمرار ضعف جماهيرية هؤلاء الحكام هو هزال أحزابهم وضعفها التي استمرت بدون رصيد حقيقي بين الجماهير، لا يقبلون عليها إلا مضطرين لقضاء حوائجهم، فالحزب الوطني الذي بناه السادات وترأسه مبارك في مصر، لم يستطع أن يوَلد حياة سياسية فاعلة، ويدل على ذلك قلة المشاركين في الانتخابات النيابية والرئاسية في عام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، والتي لم تتعد نسبة ٢,٥% من الشعب المصري، ولم يقف صورة هزال الأحزاب عند مصر، بل يمكن أن نأخذ مثلاً آخر من سورية، فقد ذكر باتريك سيل في كتابه (حافظ الأسد) أن حزب البعث أراد أن يعين أميناً لفرع حزب البعث في مدينة دمشق، فلم يجد أحداً يسند إليه هذا المنصب من أهل المدينة التي كانت تعد بالملايين بعد مرور عشر سنوات على تولي الحزب للحكم، مما اضطره إلى إسناد أمانة فرع المدينة إلى شخص من إحدى قرى ريف دمشق.

ويمكن أن نقدم مثلاً آخر من الجزائر ففي الانتخابات التي أجراها الحكم في الجزائر في نهاية عام ١٩٩١، خسر الحزب الحاكم الانتخابات، ولم يحصل إلا على عدد بسيط من مقاعد البرلمان بعد ثلاثين سنة من حكم الجزائر، وقد حصلت جبهة الإنقاذ على معظم مقاعد البرلمان مع أن عمرها لم يتعد السنتين.

لذلك لجأ هؤلاء الحكام إلى الاستبداد والقوة والبطش من أجل قيادة الجماهير، وإجبارها على الخضوع، ولم يتوقفوا عن قمع الاحتجاجات والانتفاضات والتمردات في الثمانينات والتسعينات بأقصى أنواع القمع والبطش في تونس ومصر وسورية والعراق والسودان واليمن والجزائر إلخ....

مع كل هذا الهزال والضعف في الحكم، ومع كل هذا البطش والقتل للشعوب، فإن هذه الأنظمة لم تتحسر عامل الدعم الخارجي من قبل أمريكا بخاصة ودول أوروبا بعامة، فهي قد سكتت عن كل إجرامها وبتشها وتجاوزها للحريات العامة، ولدوسها على كل حقوق الإنسان والمواثيق الدولية في احترام إنسانية الإنسان، وفي المحافظة على كرامته، وربما كان أحد الأسباب في ذلك الصراع مع الاتحاد السوفيتي، وحرص أمريكا أن لا تميل الكفة في تلك الدول إلى جانب الاتحاد السوفيتي، وأن لا يستفيد الاتحاد السوفيتي من الأوضاع الداخلية السيئة.

والآن: بعد أن رسمنا بعضاً من معالم الصورة التي كانت عليها الأنظمة العربية منذ الحرب العالمية الثانية إلى الوقت الحالي، فما الذي جعل بعضها يسقط الآن؟

هناك عدة عوامل، سنأخذ مصر مثلاً ونموذجاً على ذلك من أجل التوصل إلى حقائق واضحة ومحددة ويمكن تعميمها على أقطار أخرى.

لقد جاء سقوط نظام حسني مبارك في ١١-٢-٢٠١١ نتيجة عدة عوامل، هي:

الأول: إن عمليات التمرد والمواجهة والاحتجاج المتواصلة والتي لم تتوقف خلال ثلاثين سنة الماضية قد أقامت بناءً تراكمياً أتى أكله فأسقط النظام في النهاية، وقد بدأت المواجهات باغتيال السادات الذي كان نتيجة لإقامة الصلح مع الصهاينة، ثم جاءت بعدها المواجهات مع الجماعة الإسلامية والجهاد، ثم كانت المعارضة والاحتجاجات على بعض ممارسات الحكم من الأحزاب التقليدية كالإخوان المسلمين والوفد والتجمع الديمقراطي والليبراليين والناصريين واليساريين إلخ....، ثم جاءت حركات الاحتجاج على القمع الاسرائيلي لانتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ والتضامن معها، والاعتراض على موقف النظام المخزي، وقد شملت جامعات القاهرة والاسكندرية والمنصورة، ثم تكونت "حركة عشرين مارس من أجل التغيير" التي انبثقت إثر التظاهرات الضخمة المناهضة لغزو العراق عام ٢٠٠٣، ثم ظهرت حركة "كفاية" عام ٢٠٠٤ تحت شعار "لا للتمديد.... لا للتوريث"، ثم شهد عام ٢٠٠٥ بداية تحرك القضاة للمطالبة باستقلال القضاء، ثم شهد عام ٢٠٠٧ ولادة حركات "أطباء بلا حقوق" و "معلمون بلا نقابة" و "مهندسون ضد الحراسة"، كما اتسعت حركات المهديين بالطرد كما في قلعة الكبش واسطبل عنتر وأرض طوسون وقرصاية وغيرها، وشهدت اعتصامات ووقفات احتجاجية ودعاوى قضائية ومهرجانات فنية في رأس السنة شم النسيم. وقد شهد عام ٢٠٠٨ "ثورة العطش" ومنازعات طواير الخبز في البرلس ومطوبس، وامتدت توترات الخبز طوال شهور نيسان وأيار وحزيران عام ٢٠٠٨، كما شهد عام ٢٠٠٨ اشتباكات فلاحية في كثير من القرى لمقاومة الإقطاع القديم في استعادة أرض الإصلاح من الفلاحين، كما هدد (٥٠٠) مزارع في قنا بالإضراب عن توريد محصول قصب السكر إذا لم تتراجع الحكومة عن قرار رفع أسعار الأسمدة، كما احتج الصيادون وتظاهروا أمام مجلس

الشعب في مطلع عام ٢٠٠٨ نتيجة أشكال من الهيمنة على المورد المائي أدى إلى تحفيز فرص الصيادين في رحلة البحث عن رزقهم.

وقد رفضت الأحزاب انتخابات عام ٢٠١٠ وأبرزها: الوفد، الكرامة، الجبهة الديمقراطية، الغد، التجمع الناصري، والأحرار، الإخوان المسلمون إلخ....، كما شاركت في ذلك الرفض عدد من الحركات الاحتجاجية التي تشكلت وهي: "جبهة التغيير"، "الحملة الشعبية من أجل التغيير"، "أدباء وفنانون من أجل التغيير"، "صحافيون من أجل التغيير"، و"مهندسون من أجل التغيير"، و"شباب من أجل التغيير"، و"طلاب من أجل التغيير"، و"أطفال من أجل التغيير"، و"فلاحون من أجل التغيير"، و"عمال من أجل التغيير"، و"مجموعة ٩ مارس لاستقلال الجامعات"، و"اللجنة الشعبية لحماية أصول الشعب" وهي التي رفضت بيع بنك القاهرة وقاومت بيع الأصول العامة التي يمتلكها الشعب المصري، كما رفضت التوجه نحو الخصخصة بشكل عام إلخ....

الثاني: الفساد الذي ارتبط بالاستبداد، والإثراء الفاحش لحسني مبارك وأولاده، وأركان حزبه الحاكم من أمثال صفوت الشريف وأحمد عز وفتحي سرور وأحمد نظيف وغيرهم إلخ.... من خلال بيع الأراضي، ومن خلال أخذ العمولات على تمرير الصفقات الحكومية. وهذه السرقات المنظمة لاقتصاد مصر وسّعت مساحة الفقر، وجعلت قسماً كبيراً من الشعب المصري تحت خط الفقر، وألغت الطبقة المتوسطة من المجتمع، وهي الطبقة الأهم في حيوية المجتمع.

الثالث: استسلام نظام حسني مبارك بشكل كامل لإسرائيل فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ويتجلى ذلك في الاستجابة لطلبها بخصوص فرض الحصار الاقتصادي على قطاع غزة، وتهديد حياة مليون ونصف مليون شخص في أبسط مقومات حياتهم من دواء

وطعام وشراب وبناء بيوت إلخ....، ومع أنه يفترض في هذا النظام ألا يتجاوب مع إسرائيل في منع هذه المطالب الحياتية، ويفترض أن يوجد مخرجاً لهذه المطالب بحق العروبة والإسلام الذي يربط بين مصر وفلسطين، لكنه لم يكتف بأنه لم يفعل شيئاً من هذا القبيل، بل نفذ إحكام الطوق عليهم، وسد منافذ الحياة عليهم.

الرابع: استسلام نظام حسني مبارك بشكل كامل لمخططات أمريكا في المنطقة، ومما يؤكد ذلك تنفيذه الحربي لاتفاقات كامب ديفيد فيما يتعلق بإخلاء سيناء وبقاء الجيش المصري بأعداد محددة وأسلحة محددة أيضاً إلخ....، ويؤكد ذلك -أيضاً- وقوفه إلى جانبها في فرض الحصار الجوي والاقتصادي على العراق بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، وقد أدى ذلك إلى وفاة مليون عراقي، ثم وقوفه إلى جانبها فيما يتعلق باتفاقات أوسلو وتنفيذ بنودها، ثم وقوفه إلى جانبها في غزو العراق عام ٢٠٠٣ الذي أدى إلى حلّ جيشه وإنهاء الجبهة الشرقية في مواجهة إسرائيل، وتدمير بنيتها العلمية والاقتصادية والزراعية، وتفكيك العراق إلى عدة دول: الأكراد في الشمال، والسنة في الوسط، والشيعية في الجنوب، وارتحان بتروله بأيدي السياسة الأمريكية إلخ.....

الخامس: إن المتابع لموضوع علاقة أمريكا بنظام حسني مبارك يجد أن سياستها قد تغيرت نحوه فيما يتعلق ببعض الأمور وأبرزها علاقته مع الشعب، وقد بدأ هذا التغيير منذ عهد كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية التي كانت تطلب إخراج بعض المعارضين من الحبس من مثل: أيمن نور وسعد الدين إبراهيم إلخ....، وتطالبه بمزيد من الحريات للشعب، وفي عهد أوباما ازدادت وتيرة التغيير، فعندما بدأت التحركات الاحتجاجية في نهاية ٢٠١٠ طلب أوباما من حسني مبارك أن يترك الشعب يعبر عن رأيه وألا يقمعه، ثم طلب منه في مرحلة لاحقة بالتنحي و"تهيئة الظروف لانتقال سلمي وآمن للسلطة"،

ولاشك أن هذه إشارات إلى تغيير في موقف أمريكا من نظام حسني مبارك، والأرجح أنها هي التي شجعت الجيش في الوقوف على الحياد وعدم قمع المتظاهرين، فما السبب في تغيير موقف أمريكا من نظام حسني مبارك؟

هناك سببان: الأول: شيخوخة النظام وترهله وأداؤه السيء، وعدم قدرته على دفع الشعب المصري إلى التغيير الذي يعتبر أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الأمريكية في هذه المرحلة المطلوبة من الحكام.

الثاني: خشية أمريكا أن يستفيد الإسلاميون - وهم يمثلون التنظيمات الأقوى - من ضعف النظام وشيخوخته وترهله وفساده في زيادة حجم تنظيماتهم، فهي تريد أن تستبدل مبارك بحاكم أكثر حيوية يستطيع أن يقود مصر نحو التغيير بصورة أكثر فاعلية.

الخلاصة:

إن هناك شخراً بين الحكام والشعوب بعد الاستقلال، وذلك بسبب اعتماد الحكام الحضارة الغربية مرجعية ونموذجاً أعلى لهم، وبسبب قلة شعبيتهم عند الناس، وقد ازداد هذا الشرخ عمقاً بين الحكام والشعوب بسبب الاستبداد والفساد المالي والاستخذاء أمام أمريكا وإسرائيل، وجاء سقوطهم نتيجة الأسباب السابقة مضافاً لها تخلي أمريكا عنهم لفشلهم في تغيير الجماهير، وتدني شعبيتهم، واستفادة الإسلاميين من أخطائهم.

* * *

الاستبداد المعاصر..

مصادره وهزيمته

لقد مثل الربيع العربي ثورة على الاستبداد المعاصر الذي كان موجوداً في عدد من أنظمة البلاد العربية مثل نظام حسني مبارك في مصر، ونظام زين العابدين بن علي في تونس، ونظام القذافي في ليبيا، ونظام الأسد في سورية، ونظام علي عبد الله صالح في اليمن.... إلخ.

لقد أذل الاستبداد المعاصر الشعوب في العالم العربي وأفقرها، وجعلها تلهث وراء لقمة العيش، وملاً حياتها خوفاً ورعباً من أجهزة المخابرات التي زرعتها في كل جنابت الوطن، وربط بها كل تحركات المواطن من بيع وشراء واستثمار وسفر وتوظيف وتعلم... إلخ، وحوّل حياته إلى كوابيس مستمرة لا يصحو من كابوس حتى ينام على كابوس آخر.

وإذا تفحصنا هذا الاستبداد الذي ثارت عليه الشعوب العربية وحللنا العوامل التي قام عليها، لوجدنا أنه قام على أسوأ ما جاءنا من العصر الحديث من مفاهيم وأفكار ومبادئ، وكذلك استورد أسوأ ما هو موجود أو قائم في العصور القديمة، ومع الرصيد الضخم الذي يمتلكه الاستبداد المعاصر من أسوأ مفاهيم العصر الحديث والعصور القديمة، فإنه انخرم أمام إرادة الشعوب، وظهرت سوءاته في الربيع العربي.

فما هي مصادره من مفاهيم العصر الحديث؟

وما هي مصادره من العصور القديمة؟

وكيف انخرم أمام ثورة الشعوب؟

أولاً: مصادر الاستبداد من مفاهيم العصر الحديث

لقد جمعت أنظمة الاستبداد نفسها، فارتبطت بأحدث المبادئ والمفاهيم والأفكار التي قامت عليها أوروبا في العصر الحديث من مثل العلمانية والاشتراكية والليبرالية والديمقراطية والحرية.. إلخ، لكنها اختارت أسوأ ما في هذه المبادئ والمفاهيم والأفكار فطبقتها، ولم تأخذ الجوانب المشرقة والإيجابية منها.

ففي مجال العلمانية، هناك علمانيتان فرنسية يعقوبية وأخرى أنجلوساكسونية، الأولى: تتدخل في عقائد الأفراد وسلوكهم، وتفرض عليهم مبادئ معينة وسلوكا معيناً، والثانية: لا تفعل ذلك.

واختارت الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي -بكل أسف- العلمانية الفرنسية يعقوبية وأبرزها: نظام البعث في سوريا والعراق، والقذافي في ليبيا، وبورقيبة في تونس، وكمال أتاتورك في تركيا.. إلخ.

فمن الواضح أن كمال أتاتورك قد طبق العلمانية الفرنسية أسوأ تطبيق، فقد فرض السفور على المرأة، وفرض "البرنيطة" (القبعة) على الرجل، وفرض ربطة العنق لكل من يدخل البرلمان، وكذلك ألغى بورقيبة التعليم الديني، وفرض البعث السوري السفور في المدارس.

وقد ربط الاستبداد المعاصر ذاته بالحدثة، فأخذ أسوأ ما فيها، وهو أدواتها القمعية وأجهزتها الرقابية، ولم يأخذ منها قيمها الإنسانية كالمساواة وحقوق الإنسان، ولم يأخذ منها أيضاً إغناء الجانب المدني في المجتمع، من أجل الابتعاد عن تفوق الحكومة وسلطتها، لذلك كانت دول الاستبداد المعاصر من أسوأ الدول قمعا وإرهابا وتخويفا لشعوبها، وأشدّها بطشاً وترويعاً.

وقد ربط الاستبداد المعاصر نفسه بالديمقراطية فأخذ عنوانها ليحسن صورته، وربط ذاته ببعض آلياتها كالانتخابات مع القيام بتزويرها في أغلب الأحيان، وابتعد عن الآليات التي تحقق الأمان للمجتمع والابتعاد عن الاحتقان كآلية تداول السلطة، والقضاء النزيه، لذلك انتهت هذه الدول المستبدة بتوريث المستبد الحكم لابنه كما في سوريا واليمن ومصر، وإن لم يكن للحاكم ابن فالتوريث لزوج ابنته كما في تونس، وإن لم يكن له ولد ولا بنت فلاخيه كما في الجزائر والسودان.

وقد ربط الاستبداد المعاصر ذاته بالاشتراكية، لكنه أخذ منها أسوأ ما فيها، وهو قولها بضرورة الحزب الواحد، وبختمية الصراع الطبقي وقيام ديكتاتورية البروليتاريا واستئصال البرجوازيين الرجعيين، لذلك قامت الأنظمة الاستبدادية في سوريا والعراق وتونس ومصر على الحزب الواحد، والتصريح بالحزب القائد، ولم تأخذ قيم العدل الاقتصادي الذي قامت الاشتراكية من أجله، لذلك أصبح الشعب أكثر فقرا في الدول التي طبقت الاشتراكية، مع أنه يفترض أن يصبح أكثر غنى وأكثر رفاها.

وقد أخذ الاستبداد المعاصر من القومية أسوأ ما فيها، وهو شوفينيتها وتعصبها العرقي المقيت، ولم يأخذ جانبها الإنساني، لذلك مارس الحكم القومي العربي البعثي الاضطهاد للأكراد في العراق وسوريا، حتى وصل الأمر إلى حد تجهيز حملة عسكرية في العراق باسم "الأنفال" في عهد البعث بعد عام ١٩٦٨ من أجل محاربة الأكراد في جبال كردستان، واستعمال الكيمياء كما حصل في "حلبجة" عام ١٩٨٨ من أجل القضاء عليهم.

ثانيا: مصادر الاستبداد من العصور القديمة

حفلت العصور القديمة بمفاهيم تغذي الحكومات المستبدة، وأبرز ما وصلنا من المفاهيم من الفرس وحكومات أوروبا الاقطاعية، ومن السلطة الكنسية، وتجسدت في

عهد أردشير الذي كتبه ملك الفرس لولده، وتجسدت في رسالة "الصحابة" التي كتبها ابن المقفع الذي عمل لدى الأمويين والعباسيين ونقل مضمونها من التراث الفارسي والهندي، كما تجسدت في مقولات القديس بولس عن علاقة الرعية بالحاكم.

وقد نقل الاستبداد المعاصر من استبداد العصور القديمة أسوأ أقوالها وهو أن السلطة مقدسة، وأنها مطلقة، ويجب ألا تكون هذه السلطة محل اعتراض، وأنها أبوية بمعنى أن البشر يظنون قاصرين وينبغي الحجر عليهم، لأنهم لا يستطيعون تدبير شعورهم بأنفسهم، وعبرت عنها مقولات من مثل القول: "طلبنا من الله المدد فجاءنا بِحافظ الأسد" التي قالها تجار الشام بعد "الحركة التصحيحية" التي قام بها حافظ الأسد عام ١٩٧٠، ومن مثل مقولة: "قائدنا إلى الأبد، الفريق حافظ الأسد".

ويمكن أن نذكر مثالا آخر على حضور هذه المعاني من استبداد العصور القديمة، في شخصية بوقريية الذي نصب ذاته مجاهدا أكبر لا ينبغي المس أو التناول على زعامته الأبوية والانفرادية، وكذلك قدم ذاته على أنه المصلح الأكبر والمجتهد الأكبر الذي يتدخل في الفتوى الدينية وفي أخص القناعات الفردية لمواطنيه.

ثالثا: هزيمة الاستبداد

لقد اتبعت الحكومات الاستبدادية المعاصرة أسلوبا ممنهجا من أجل إذلال الشعوب، وتطويرها وتركيعها، واستخدمت أرقى الآلات في المراقبة والرصد، لكن مع ذلك خرجت الشعوب بصدورها العارية من أجل التخلص من نير الاستعباد والاستبداد الذي خضعت له، وقدمت الدماء فداء لذلك، وقد كان الانطلاق الرئيسي لثورات الربيع العربي من المساجد، مع أن حكومات الاستبداد المعاصرة وضعت برامج وخططا من أجل "تجفيف منابع الدين" لكنها مع ذلك لم تفلح في تحقيق أهدافها، فلماذا؟

لم تفلح لأن القرآن الكريم الذي هو كتاب المسلمين الأول، استمر يتلى في العالم العربي والإسلامي، وهو الذي ولد الإنسان العصي على الخضوع للاستبداد، ويمكن أن تضرب على ذلك بقصة موسى عليه السلام، ومواجهته لفرعون، فقد ورد الحديث عن موسى عليه السلام ١٣٦ مرة في القرآن الكريم

قد وردت قصة المواجهة بينه وبين فرعون في عشرات الآيات والسور، وقد كان الأمر الذي أمر الله به موسى هو الذهاب إلى فرعون الذي وصفه بالطغيان، وكان ذلك في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴾ (النازعات، ١٧)، وقد كان الأمر الأساسي الذي طلبه موسى عليه السلام من فرعون هو إطلاق بني إسرائيل وتحريرهم من عبوديته فقال تعالى: ﴿ فَأْتِنَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَنْ أَرْسِلَ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (الشعراء، ١٦-١٧) وحدثت مواجهات بين موسى عليه السلام وفرعون، وحشد كل منهما لهذه المواجهة، وثمرت السور والآيات انتصار موسى عليه السلام ونجاته ومن معه من بني إسرائيل، وغرق فرعون ومن معه من الجنود.

ليس من شك أن هذه القصة التي تلاها المسلمون على مر العصور، وتلاها المسلمون -الآن- في عصور الاستبداد المعاصر بنت فيهم "بغض الطغاة"، وبنيت فيهم ضرورة مواجهة هؤلاء المستبدين، وبنيت لهم الزاد الذي يجب أن يتزودوا به من أجل مواجهة المستبدين، وهو طرد الخوف واستحضار معية الله سبحانه وتعالى، فقد قال تعالى: ﴿ اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى، فَقُولَا لَهُ قَوْلَا لَنَا لَعَلَّهُ يُتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى، قَالَ رَبَّنَا إِنَّنَا نَخَافُ أَنْ يُفْرِطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطَّعَى، قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمِعُ وَأَرَى ﴾ (طه،

(٤٣-٤٦)

لقد كان المسجد هو المعول الذي زلزل عروش المستبدين المعاصرين، لأنه احتوى القرآن الكريم، واحتوى العابدين الذين تلوا السورة التي علمتهم أن يكونوا كموسى عليه السلام في مواجهة فرعون وأن يثوروا على المستبدين ويطلبوا تحرير شعوبهم. الخلاصة: لقد قام الربيع العربي من أجل اقتلاع المستبدين والاستبداد الذي جمع في محتواه أسوأ ما ورد في العصر الحديث من مفاهيم ومبادئ وآليات، كما نقل من العصور القديمة أسوأ مفاهيم الاستبداد التي قامت عليها، وقد جاءت هزيمته من المسجد الذي احتوى القرآن الكريم، واحتوى العابدين الذين اقتدوا بموسى عليه السلام في مواجهة المستبدين.

* * *

المخاطر التي تترتب بثورات الأمة^(١)

ليس من شك بأن هذه الثورات المجيدة التي قامت في كل من تونس ومصر والتي أزلت هذين النظامين الطاغيين الفاسدين، والثورات الأخرى التي مازالت مشتتة في اليمن وليبيا وسورية إلخ...، دلّت على أن هذه الأمة حيّة، وأنها مازالت تتطلع إلى ما هو أفضل، وأن الأنظمة الموجودة -رغم طول عهدها- لم تأخذ أية شرعية، وأن كل الإفسادات المنهجية التي قامت بها هذه الأنظمة من أجل تفكيك منظومة الأمة الثقافية وجعلها - في النهاية - تضيع وتوه وتزلّ وتخضع وتلاشى إلخ... لم تنجح، بل تصدّت له الأمة، وتبين أن هذه الأمة مازالت تملك حيوية تدفعها إلى رفض الأوضاع الفاسدة وإلى التطلع إلى تحقيق ذاتها من أجل المساهمة في البناء الحضاري الإنساني.

وإن هاتين الثورتين اللتين قامتتا في تونس ومصر، وأنجزتا إزاحة النظامين المستبدّين، بقيادات شبابية قليلة الخبرة، وبرامج تحدثت عن إيقاف الفساد والتصدي لسرقات المال العام، وإرساء حرية الأحزاب والانتخابات، وإلغاء حالة الطوارئ إلخ...، يُحسّى عليها من أن تدخل عليها قوى تدفعها في اتجاه مضاد لمصالح الأمة، وأبرز هذه القوى ثلاثة: الولايات المتحدة، وإسرائيل، وإيران.

ونحن سنرصد كيفية تأثير هذه القوى في ثورات الأمة، والمسارات التي يمكن أن تدفع فيها هذه الثورات.

(١) كُتِبَ هذا المقال فور نجاح ثورتي تونس ومصر في بداية الربيع العربي.

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

تستخدم أمريكا ثلاث أدوات من أجل تجيير ثورات الشعوب لصالحها هي: الفوضى الخلاقة، الديمقراطية، المؤسسات الدولية، ونحن سنستعرض فيما يلي هذه الأدوات.

الأولى: الفوضى الخلاقة:

تعني الفوضى الخلاقة إثارة الحروب، أو الاضطرابات الطائفية والعرقية والإثنية إلخ... من أجل إحداث تفكيك ثقافي وسياسي لمنظومة أمتنا الفكرية والاجتماعية، وقد تحدثت كوندليزا رايس وزيرة خارجية أمريكا حول هذا المعنى عندما كانت الحرب مشتتة في تموز ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله في جنوب لبنان، وقالت: "إنها تشهد ولادة شرق أوسط جديد".

وقد أنشأت أمريكا من أجل تحقيق الفوضى الخلاقة كثيراً من المؤسسات المشتركة بينها وبين بلدان الشرق الأوسط، ورصدت لها ملايين الدولارات، ووضعت لها برامج محددة، ونظمت كثيراً من الشباب من الدول العربية كمصر والأردن وتونس إلخ... في هذه المؤسسات، واستقدمت قسماً منهم إلى أمريكا وعرفتهم بمزايا الغرب والنظم الديمقراطية وقيمها، ودربتهم على قيادة الجماهير إلخ...، وقد كانت وسائل العصر الحديثة من هواتف وتلفزيون وفيديو وانترنت وفيسبوك وتويتر حاضرة في كل مراحل التدريب والتعليم إلخ...، وسيتم استخدام هؤلاء عند الحاجة من أجل توجيه الأوضاع في اتجاه الأهداف التي تريد تحقيقها، لذلك فعلى القيادات الفاعلة في هذه الثورات الناشئة أن تنتبه إلى قيادات الفوضى الخلاقة وتحاصر تأثيرها السلبي.

الثانية: الديمقراطية:

تتطلع شعوبنا إلى الديمقراطية كأداة لتحقيق العدل، وإزالة الاستبداد والتسلط، وإجراء الانتخابات، وإطلاق الحريات، وتمكين الشعب من تداول السلطة، واختيار الحكام ومحاسبتهم إلخ...، وهذا أمر مشروع، لكن أمريكا تريد أن تكون الديمقراطية أداة لتفكيك المنظومة الفكرية والثقافية لأمتنا، وذلك من خلال ترسيخ وتطبيق مضمون الديمقراطية الذي يقوم على عدة مبادئ هي:

١- مبدأ الفردية، واعتبار الفرد هو الأصل في الحياة والمجتمع والكون، فيجب إعطاؤه حريته دون أية قيود في كل المجالات الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والشخصية إلخ...، وإذا تعارضت هذه الفردية مع الجانب الجماعي في الحياة والأمة فيجب تقديم الفردية على الجماعية، وإن تطبيق هذا على إطلاقه بالصورة الموجود عليها في الحضارة الغربية المعاصرة يعني تفكيك الروابط الجماعية التي تقوم عليها أمتنا، ومساعدة أعداء الأمة وأبرزهم إسرائيل على تدمير أمتنا، واستئصال وجودها الجماعي الذي يجب أن نسعى إلى تعزيزه، وإلى خلق الموازنة فيه بين الجانبين الفردي والجماعي.

٢- مبدأ المادية، واعتبار المادة هي الأصل في حياة الإنسان والكون، واعتبار أن الكلام عن الغيوب والروح والجنة والنار والوحي والله والملائكة والشياطين إلخ... خرافات وأوهام تنحسر بانتشار العلم والمعرفة، وإذا أخذنا بهذا المبدأ فإن ذلك يعني تدمير بنيتنا الثقافية التي تحتل الآخرة فيها مساحة معادلة لمساحة الدنيا، ويزواج الفرد فيها بين المادة والروح، وتتغلغل في كيان الفرد مفاهيم غيبية من مثل الإيمان بالله والملائكة والطهارة

والشهادة إلخ...، وسيؤدي الأخذ بهذا المبدأ إلى اضطراب وفوضى في المجالات النفسية والفكرية والاجتماعية والثقافية للفرد والجماعة.

٣- مبدأ استهداف اللذة والمنفعة والمصلحة، واعتبارها الأصل في الفرد والمجتمع، وتقديم هذه المبادئ على أية قيمة أو خلق إذا وقع التعارض بينهما، ونحن إذا أعملنا هذا المبدأ فإن هذا سيطلق سعار الشهوات في الأمة، وسيطلق عنان المصالح الشخصية، والمنافع الذاتية وسيدمر جانب التضحية والإيثار والبذل والعطاء والشهادة في بناء الأمة، ولن تترك الشهوات المنفلتة ولا المصالح الشخصية المنطلقة بقية من رمق أو قوة من أجل البناء الحضاري.

٤- مبدأ نسبية الحقيقة، وذلك يعني أنه ليس هناك حكم مطلق أو قيمة ثابتة، ويعني أن كل شيء خاضع للتغيير في كل المجالات الأخلاقية والدينية والثقافية والسياسية إلخ...، وإذا أخذنا بمبدأ نسبية الحقيقة فإن ذلك سيؤدي إلى زعزعة أحكام ثابتة عند أمتنا كأحكام العقيدة والعبادة والأسرة إلخ...، فهي تستند إلى نصوص قطعية الثبوت قطعية الدلالة، من مثل أن الله واحد، وأن الصلاة فرض، وأن الظهر أربع ركعات، وأن العلاقة بين الذكر والأنثى تكون من خلال الزواج إلخ...، وستؤدي هذه الزعزعة إلى رفض تلك الأحكام وتفكيكها بشكل كامل.

ومن الأمثلة الواضحة على سعي أمريكا إلى تفتيتنا ثقافياً وسياسياً ما رأيناه في العراق، فقد احتلت أمريكا العراق عام ٢٠٠٣ تحت شعار إزالة ديكتاتورية صدام، وإقامة نظام يكون واحة ومثالاً للديمقراطية في الشرق الأوسط، لكن النتيجة التي رأيناها تدمير العراق وتمزيقه إلى دويلات وطائفيات وعرقية إلخ...، فمجلس الحكم الأول الذي أقامه برمر في العراق عام ٢٠٠٣ تكوّن على أساس المحاصصة الطائفية والعرقية، ثم كرّس

الدستور الذي وضعته الإدارة الأمريكية هذه المحاصصة الطائفية العرقية، ثم انتهى العراق كما هو واضح الآن إلى دولة كردية في الشمال، ودولتين في طريقهما إلى الظهور: شيعية في الجنوب وسنية في الوسط.

لذلك يجب على القيادات الفاعلة في هذه الثورات الناشئة التمييز بين الديمقراطية كأدوات ووسائل لتحقيق العدل وإقرار الحريات، وانتخاب الحكام، وتداول السلطة إلخ...، وبين الديمقراطية كمبادئ ومضمون يمكن أن تؤدي إلى تفتيت المنظومة الثقافية لأمتنا، فعليها أن تأخذ بالديمقراطية بصورتها الأولى وتترك الثانية.

الثالثة: المؤسسات الدولية

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى في العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه، ولا شك أنها تمتلك أكبر نفوذ على المؤسسات الدولية من مثل مجلس الأمن والبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة واليونسكو إلخ...، وهي تستخدم هذه المؤسسات في فرض مخططاتها وقيمها على الآخرين من خلال استصدار قرارات أو عقوبات في حال عدم التجاوب، وقد اتضح ذلك في مواجهة تفكك منظومة الاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٩٠، وفي مواجهة الصرب، وفي مواجهة صدام بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٣.

لذلك يجب على القيادات الفاعلة في هذه الثورات الناشئة أن تحل المشاكل التي تواجهها بشكل مستقل ومتعاون، وأن تبعد عن الاستعانة بهذه المؤسسات لحل هذه المشاكل.

ثانياً: إسرائيل

إن ما يخشاه المتابع لشؤون التغييرات في المنطقة أن لا تصب في النهاية في صالح الأمة وصالح أبناء المنطقة، بل أن يجيّر أعداء المنطقة لصالحهم، وأبرز هؤلاء الأعداء: إسرائيل.

ومن الأمثلة الواضحة على محاولة استفادة إسرائيل من التغييرات التي وقعت في المنطقة، تغلغل الموساد في المنطقة الكردية قبل غزو أمريكا للعراق عام ٢٠٠٣ ومساعدته لبعض الأحزاب والشخصيات، ثم زيادة نفوذه وتغلغله في عموم العراق بعد سقوط نظام صدام، واحتياله لعشرات العلماء العراقيين وغيرهم من الشخصيات، ودفع إسرائيل أمريكا إلى حل الجيش العراقي لأن هذا الجيش يعتبر الركيزة الأولى في تكوين الجبهة الشرقية المواجهة لإسرائيل، وإن حلّه يعتبر تقوية لإسرائيل.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل وضعت عدداً من الخطط منذ وقت بعيد من أجل تجزئ المنطقة وتقسيمها، من أجل أن تبقى هي الفاعل الأكبر في سياسات المنطقة، وقد اتضح ذلك في تحريضها لكثير من الأقليات العرقية والدينية على التمرد والانفصال كما حصل مع الأكراد في العراق منذ الستينات، وكما حدث مع المسيحيين في لبنان في الثمانينات، وكما حدث الآن من تمزيق للسودان وإقامة دولة مسيحية في الجنوب وفصله عن الشمال بعد الاستفتاء الذي وقع في مطلع عام ٢٠١١.

وقد تسربت عدة وثائق من الدوائر الاسرائيلية تؤكد نواياها على تجزئ

المنطقة، أهمها:

١- الوثيقة التي نشرها الصحفي الهندي كارانجي عام ١٩٥٧ حول خطط اسرائيل في تقسيم المنطقة إلى دولة للدروز في جبل العرب، ودولة للعلويين في جبل العلويين، ودولة للمسيحيين في لبنان.

٢- الوثيقة التي نشرتها المجلة الاسرائيلية (اتجاهات) في فبراير ١٩٨٢، وبينت الوثيقة أن اسرائيل أعدت خطة لتجزئ مصر إلى دولتين: إحداهما قبطية في الجنوب وأخرى سنية في الشمال، وأعدت خطة ثانية لتجزئ العراق وبلاد الشام، وثالثة لتجزئ المغرب العربي، ورابعة لتجزئ الخليج العربي.

ومما يؤكد ما ورد في الوثيقة السابقة دفع المحافظين الجدد -وهم لوبي صهيوني- أمريكا إلى غزو العراق وتفتيته وتجزئته إلى عدة دول، ولا شك أن اسرائيل كانت من أكبر المستفيدين من هذا الغزو المدمر.

لذلك نقول إن إزالة هؤلاء الطواغيت في مصر وتونس أمر ضروري، لأنهم أفسدوا العباد والبلاد، وعطلوا دورة الحياة الطبيعية، ولكن علينا أن نعرف أن هناك دوائر تتطلع إلى تجيير هذه الدورة من التغيير لصالحها، فعلينا أن لا نجعلها تستفيد منها في تمزيق الأمة وتجزئتها كما حدث في العراق، بل علينا أن نحرص على وحدة البلاد بعد التخلص من الطغاة، وأن نعمل على توجيه الشعب إلى التركيز على التواصل مع ثقافته، وإلى التركيز على البناء الحضاري.

ثالثاً: إيران

لقد نصت إيران في دستورها على أنها تعتمد المذهب الشيعي، لذلك كانت إيران في خدمة الطائفة الشيعية خلال تاريخها الماضي، فهي قد حاولت أن ترسخ طائفاتها وتقويها في البلدان التي توجد فيها طائفة شيعية مثل لبنان واليمن والبحرين إلخ..، ففي لبنان أمدت إيران حزب الله بالسلاح والمال إلخ... فأصبح حزب الله قوة رئيسية وأصبحت الطائفة الشيعية هي الطائفة الأولى في لبنان بعد أن كانت مع الطائفة السنية تحت عباءة واحدة، كما تحاول إيران أن تنشر مذهبها في البلدان التي لا توجد فيها طائفة شيعية كمصر والمغرب العربي، وهي تحاول أن تستفيد من الأحداث والتغيرات وتجريها لصالح طائفاتها، ويتجلى ذلك في العراق، فقد ثبت أنها نسقت مع القيادة الأمريكية التي مزقت العراق، وتعاونت الفصائل المرتبطة بها مع القوات الأمريكية أثناء الغزو الأمريكي وبعده، ودعمت إيران الفصائل الشيعية بالمال والسلاح بعد الاحتلال الأمريكي للعراق من أجل السيطرة على جنوب العراق ووسطه ونجحت في ذلك.

وقد حاولت بعض القيادات السنية أن تثني إيران عن سلوكها الطائفي، وأبرز من فعل ذلك الشيخ يوسف القرضاوي عندما دعاها إلى التفاهم على أن لا تنشر إيران مذهبها الشيعي في بلدان سنية، على أن لا ينشر أهل السنة مذهبهم في بلدان شيعية، فرفضت إيران ذلك، لذلك من المتوقع أن تحاول إيران أن تستفيد من هذه الثورات والتغيرات الجديدة في مصر والمغرب العربي واليمن والبحرين إلخ... لتحقيق مواقع متقدمة

لمذهبيها، ويمكن أن ينشئ هذا الفعل صراعاً وتوترات تعرقل مسيرة الثورات، لذلك على قيادات الثورات أن تعالج مثل هذه التوترات معالجة حكيمة، لتفوّت على ايران إمكانية بلبله مسيرتها وعرقلتها عن تحقيق أهدافها.

الخلاصة: إن إزاحة الثورات لطواغيت الاستبداد والإفساد عن صدر الأمة أمر عظيم سيفتح أفق الخير للعباد والبلاد، لكن علينا أن ننتبه ونعي أن هناك أعداء متربصين بهذه الثورات يريدون أن يجيروها لصالح أهدافهم، فعلينا أن لا نسمح لهم بذلك، بل علينا أن نحرص أن تكون النتائج في النهاية في صالح الأمة.

* * *

بماذا يجب أن تهتم ثورات الربيع العربي؟

اقترح بعض السياسيين أن تشغل ثورات الربيع العربي باقتصاد البلاد، وبإيجاد فرص العمل للعاطلين، وارتفاع مستوى المعيشة، وألا تشغل بهوية الشعب وثقافته ولغته وتراثه إلخ.....، ويجب أن يحدث هذا -في رأيهم- لأن الشعوب ثارت من أجل التخلص من الفقر والجوع الذي لحق بها من جهة، ولأنه لا خوف على هوية الشعب وثقافته ولغته وتراثه إلخ..... من جهة ثانية، كما يجب -في رأيهم- أن ينتهي هذا الهوس الزائد بالهوية، والذي يصل عندنا إلى حد المرض من جهة ثالثة، فها هي الصين والهند واليابان وشعوب أخرى سارت في دروب التغريب وأخذت بأساليب الحضارة الغربية وقيمها، ومع ذلك فقد بقيت تسمى شعوباً صينية وهندية ويابانية ولم تتغير هويتها.

وهنا يأتي الحديث عن أردوغان والتجربة التركية كقدوة ومثال لتجارب الربيع العربي، فيشبهون على التيار الإسلامي في الربيع العربي أن يستنسخ تجربة أردوغان في بناء الدولة التركية، فهو قد اهتم باقتصاد البلد، وتحسين ميزانية الدولة، وتطوير الحياة المعاشية للشعب التركي، ولم يهتم بشؤون الهوية والعالم الإسلامي كسابقه أربكان فنجح الأول وحكم البلد، وفشل الثاني وخسر الحكم، ويقولون: أردوغان استطاع الجمع بين الإسلام والعلمانية، وهو يرى أنه لا تعارض بينهما، فعليكم أن تأخذوا تجربته وتנסجوا على منوالها، فما نصيب هذه الدعاوى من الصحة؟ وما تقويمنا لها؟ وما حكمنا عليها؟

إذا تناولنا الدعوى الأولى، فهل صحيح أن الشعوب ثارت في الربيع العربي مستهدفة التخلص من الجوع والفقير والفساد فقط؟ هذا ليس صحيحاً، فالصحيح أن الشعوب ثارت من أجل التخلص من الجوع والفقير، ومن أجل تحقيق العدل الاقتصادي والاجتماعي، ومن أجل التخلص من الحكام الفاسدين المستبدين من أمثال حسني مبارك وزين العابدين بن علي ومعمر القذافي إلخ....

لكنها بالإضافة إلى كل تلك الأهداف ثارت لأنها رفضت الاستخذاء أمام إسرائيل، والذي اتضح في اعتداء اسرائيل على غزة عام ٢٠٠٩، واتضح بمحاصرة قطاع غزة وبناء الجدار الفولاذي حوله، كما أنها ثارت لأنها رفضت الاستخذاء أمام أمريكا وسياساتها في المنطقة العربية، واثارت مطالبة بالاهتمام بدين الأمة وهويتها، وقد دل على ذلك الاضطهاد الذي لاقته الجماعات الإسلامية في كل من تونس ومصر وليبيا خلال فترة حكم الطغاة الثلاثة: زين العابدين بن علي وحسني مبارك والقذافي....، ثارت من أجل استرداد كرامتها ودورها الحضاري الذي الذي كان مفقوداً في زمن الطغاة والمستبدين إلخ.....

أما الدعوى الثانية التي تقول بأنه لا خوف على هوية الأمة، وأن هذا الخوف مفتعل وموهوم، وأن علينا أن نترك هذا الهوس بقضية الهوية، فهذه الدعوى غير صحيحة أيضاً، فهناك خطر حقيقي على الأمة: خطر على ثقافتها، وعلى لغتها، وعلى وحدتها، وعلى ثوابتها إلخ....، وهناك عشرات الشواهد على ذلك.

فاللغة العربية مهددة في عقر دارها، وهي عامل من عوامل وجودنا، فهناك تشكيك بنحوها وإملائها، وادعاء بصعوبتها، وعدم قدرتها على مجاراة العصر والعلوم، وهناك

انتشار اللغة الانجليزية دون ضوابط في الشوارع والجامعات والمدارس، بل والتشجيع لها، وهناك انتشار اللهجات العامية في الإعلام والصحف وفي مجال الشعر إلخ.....

ومن الجدير بالذكر أن مشروع (الشرق الأوسط الكبير) الذي سعى إليه بوش وقادته أمريكا مع حليفاتها أوروبا قرّر في أحد فقراته رعاية اللغة الانجليزية في مدارسنا وغيرها من المعاهد الثقافية، ووضع الخطط المناسبة، وكان أبرزها (مشروع الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية) الذي أعلنه كولن باول في نهاية عام ٢٠٠٣.

وهناك تهديد التغريب الذي أطل على هذه الأمة منذ القرن التاسع عشر، وكان له ممثلوه الذين يسعون إلى تغريب الأمة بشكل كامل، وكان من دعائه في القرن التاسع عشر الحديوي اسماعيل الذي اعتبر مصر قطعة من أوروبا، وكان طه حسين أبرز مثليه في القرن العشرين، وقد دعا طه حسين إلى نقل الحضارة الغربية: حلوها ومرها، خيرها وشرها، وهذا -في رأيه- سبيل الحضارة الوحيد، ثم جاء الفكر القومي العربي الاشتراكي فحاول استئصال الدين في الستينات من القرن الماضي من حياة هذه الأمة بحجة أنه سبب التخلف والانحطاط وأنه العائق الأساسي أمام الالتحاق بالحضارة الغربية.

ومازالت دعوى التغريب حية، ويسعى دعاؤها من خلال ثورات الربيع العربي إلى أمركة هذه الشعوب بكل معنى الكلمة، وإلغاء شخصيتها الحضارية التاريخية من خلال ترسيخ العلمانية والليبرالية اللتين تقومان على: نسبية الحقيقة، والحرية الفردية غير المحدودة، ومادية الحياة والكون، وتقديم المصلحة والمنفعة واللذة على الأخلاق إن حدث تعارض بينهما.

وهناك تهديد آخر هو التفتيت الثقافي والتجزئ السياسي لهذه الأمة، وعدم التوقف عند التجزئ الذي وقع بعد الحرب العالمية الأولى من تقسيم بلاد الشام وغيرها،

ويتمثل هذا التهديد بنشر فسيفساء طائفية ومذهبية وعرقية، تقوم على عدة دول وكيانات بعدد المذاهب والطوائف التي تحتويها المنطقة من سنة وشيعة ومسيحيين وأكراد وبربر وعرب ودروز إلخ.....، وتقوده أمريكا واسرائيل التي تملك مخططات جاهزة لتفتت بلاد الشام والجزيرة العربية والشمال الافريقي ومصر إلخ.....، وبدأت بوادره في العراق بعد الاحتلال الأمريكي له عام ٢٠٠٣، والذي سينتهي إلى ثلاثة كيانات: كردي في الشمال، وسني في الوسط، وشيعي في الجنوب، وبدأت بوادره في السودان فقد انقسم السودان إلى قسمين: المسلمون في الشمال، والمسيحيون في الجنوب.

وهناك تهديد آخر آت من اسرائيل التي تتطلع إلى أن تقضم بين وقت وآخر بعضاً من الأراضي المحيطة من أجل إنشاء اسرائيل الكبرى من جهة، ومن أجل أن تبقى هي الأقوى في المنطقة من جهة ثانية.

من الواضح أن الاهتمام بأمور الهوية ليس وهماً كما ادعى بعضهم، بل هو اهتمام ضروري جداً، لأن هناك تهديدات حقيقية تمس كيان الأمة ووجودها وكيانها وثقافتها.

أما عن الدعوى الثالثة وهي عن نقل تجربة أردوغان، فالواقع أن ظروف تركيا تختلف عن ظروف منطقتنا، وهناك مابينات متعددة بين ظروف تركيا وظروف شعوب الربيع العربي، فتركيا دولة مستقرة، اختارت نظاماً سياسياً واقتصادياً، قام على العلمانية وعلى تغريب المجتمع التركي تغريباً كاملاً بعد الحرب العالمية الأولى، وقاد أتاتورك هذا التغريب -وبغض النظر عن رأينا وتقويمنا لمثل هذه التجربة التغريبية- فقد جاء أردوغان في سياق مستقر، ووظف نفسه وحزبه لخدمة النظام السياسي المستقر، ولتحسين الجوانب الاقتصادية فيه، لذلك اهتم بالاقتصاد ونجح فيه، في حين أن ثورات الربيع العربي جاءت بعد تجارب فاشلة في تغريب المجتمعات العربية، وجاءت من أجل بناء نظام سياسي

جديد، فالدعوة إلى النقل غير مفيدة، لأن السياقين مختلفان: سياق ثورات الربيع العربي، وسياق تجربة أردوغان.

من الواضح أنه يجب على قيادات الربيع العربي ألا تصغي لنداء الخارج، بل تصغي لنداء أمتها ونداء واقع وتراث أمتها، وشخصية أمتها، وتصوغ النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي الذي يحقق العدل الاقتصادي والتنمية، ويحفظ ثروة الأمة، ولا يبقي جائعاً ولا محتاجاً، وبنفس الوقت تحفظ الأمة من الأخطار التي تهدد كيانها وشخصيتها وهويتها، والتي تستهدف تفتيت ثقافتها، وتجزئ كيانها، ولا تعارض بين الأمرين: الاهتمام بالاقتصاد والاهتمام بالهوية.

وإذا لم تقم هذه القيادات -وبخاصة الإسلامية منها- بتحقيق تلك الأهداف، فإن الشعوب ستسقطها كما أسقطت القيادات السابقة التي فشلت في الحفاظ على كيان الأمة وشخصيتها وهويتها، وخير مثال في هذا المجال: الفكر القومي العربي ورجالاته خلال القرن العشرين، فقد نبذتهم الأمة بعد أن أعطتهم القيادة لأنهم لم يحافظوا على كيان الأمة وشخصيتها وهويتها أمام الأعداء في الداخل والخارج، وأبرزهم: اسرائيل.

* * *

عن الديمقراطية والمواطنة في ثورات الربيع العربي

ليس من شك بأن هناك عدة عوامل كانت وراء اندلاع الثورات العربية، منها: الظلم الذي وقع على الشعوب العربية، والفساد الذي استشرى في كل نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلخ....، والاستبداد الذي طال كل طبقات المجتمع وهيئاته، والتخلف العلمي والتكنولوجي الذي ظهر في الجامعات وفي مراكز البحث، وضعف الأداء السياسي إزاء الأعداء إلخ....

وبعد إزاحة أعنى نظامين عربيين وهما نظاما تونس ومصر، واندلاع ثورات أخرى في ليبيا واليمن وسورية، وحصول تلمل في عدد من الدول الأخرى، كثر الحديث عن أمرين: الديمقراطية والمواطنة، وقد كثر الحديث عن هذين الأمرين عند كثير من الكتّاب والمحللين حتى بدا وكأنه من المسلمات أن حلول كل مشاكل أمتنا تكمن في هذين الأمرين، لذلك فإنني أحب أن أشير ابتداءً إلى نقطتين في صدد الحديث عن الديمقراطية والمواطنة، هما:

الأولى: إن الديمقراطية والمواطنة ليستا جديدتين على منطقتنا، بل إن منطقتنا كانت قد تعاملت معهما خلال المائة سنة الماضية، وقد طبقت الديمقراطية في عدد من البلدان العربية مثل: مصر والعراق وسورية ولبنان والأردن وتونس والمغرب والسودان إلخ....، ومع ذلك لم تترسخ الديمقراطية في أي من هذه البلدان.

وكذلك المواطنة فقد دعت إليها الأنظمة السياسية خلال القرن العشرين في معظم البلدان العربية من مثل مصر والعراق وسورية والأردن وتونس إلخ....، وروّجت لها

وطبقتها، ولكنها لم تترسخ في أي بلد، ولم تصبح حقيقة سياسية ولا قيمة اجتماعية في أي بلد من البلدان العربية مع وعي أهميتها في بناء الأوطان، والسعي إلى إقامتها.

الثانية: إن الديمقراطية والمواطنة قبل أن تنتقلا إلينا كمفهومين سياسيين، بنتهما في القرن الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا عشرات الوقائع والتطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية إلخ....، وساهم في التأصيل لهما والتقنين لهما: الفلاسفة والكتاب والفنانون والتربويون إلخ....، فقد مهدت للديمقراطية كتابات فولتير وروسو ومونتسكيو وهيدرر وغوته إلخ....، وساهمت في تهيئة الأذهان والعقول من أجل إيجاد صيغة جديدة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم تبلورت في وثيقة الدستور الذي يحدد واجبات الحكام والمحكومين وحقوقهم. كما مهدت ولادة الطبقة البورجوازية والتصادم مع تحالف الطبقة الإقطاعية ورجال الدين إلى ولادة الثورة الفرنسية التي أعلنت وثيقة حقوق الإنسان العالمية، ثم جاء التصادم بين رجال العلم ورجال الدين في القرون الوسطى والذي أدى إلى الثورة على الكنيسة وإبعادها عن مجالات الحياة وحصر دورها في الكنيسة وإبعادها عن التعليم والمدارس والسياسة إلخ....، وأدى هذا التصادم إلى الاتجاه إلى الدنيا واللذة والمنفعة والمصلحة مقابل الاتجاه السابق إلى الآخرة والروح والزهد، ومن هنا كان انبثاق مدنية السلطة والتركيز على الفرد في النظام الديمقراطي، ثم جاءت مرحلة استعادة الديمقراطية من التراث اليوناني كأداة تقوم على إجراء انتخابات ومجالس لتمثيل الشعب.

فالواضح من خلال العرض السابق أن الديمقراطية قامت على الأرض من خلال عدة حقائق وتطورات ومخاضات، وأنها حصيلة عدة توافقات سياسية وفكرية ودينية واجتماعية واقتصادية إلخ....، وجاءت هذه الديمقراطية كحل لمشاكل عاشتها أوروبا، ونتيجة تطورات مرت بها.

أما في مجال المواطنة فهي أيضاً قد كانت مرتبطة بحقيقة على الأرض وهي (الوطن)، فقد تشكل الوطن في البداية في أوروبا، وقد تكونت الأوطان بعد أن تفككت الامبراطوريات الدينية التي كانت تقودها الكنيسة في القرون الوسطى، فتشكلت الأوطان مثل: الوطن الفرنسي، والوطن البلجيكي، والوطن الهولندي، والوطن الإنجليزي إلخ....، ونشأت المواطنة مرتبطة بحقيقة الوطن القائمة على الأرض، والتي جاءت حصيلة تمازج عناصر ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية خاصة بهذا الوطن إلخ....، وجاءت حصيلة تَبَلُّور قيم ومثُل وعادات وتقاليد معينة مرتبطة بهذا الوطن إلخ....

وفي بداية القرن العشرين طرحت فكرة (المواطنة) في بلادنا لكنها لم تترسخ، والسبب في ذلك أنه لم تكن هناك (أوطان) مشكلة بل هناك تقسيمات سياسية وجغرافية وإدارية كما حدث في بلاد الشام التي جزئت إلى أربعة كيانات وهي: سورية ولبنان والأردن وفلسطين، وكذلك العراق ألحقت به (الموصل) التي لم تكن ذات ارتباط تاريخي بالعراق، وفصلت عنه دير الزور التي كانت جزءاً تاريخياً منه إلخ....، ومع أن الحديث عن المواطنة استمر طوال القرن العشرين في معظم البلاد العربية، لكنها لم تصبح قيمة حقيقية بسبب أنه ليس هناك أوطان مشكلة على الأرض كحقائق تاريخية وإنسانية وثقافية واجتماعية واقتصادية إلخ....، وعلى العكس من ذلك فقد بدأت بعض البلدان التي قامت على أساس (المواطنة) بدأت بالتشطي والتشرذم كما حدث مع العراق بعد غزوه عام ٢٠٠٣.

من الواضح أن هاتين الفكرتين: الديمقراطية والمواطنة، كونتهما في أوروبا عدة حقائق ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر قبل أن تصبحا مفهوميين مجردين لسماوات وصفات معينة، كذلك فإن نقلهما إلى بيئة أخرى قد

يصادف الفشل وبخاصة إذا لاحظنا أنه استنبات لفكرة مع عدم استحضر الظروف التي أنشأتها من: ثقافية وفكرية وسياسية واقتصادية إلخ.....، وهو ما حدث في بلادنا العربية في القرن العشرين.

لكن قد يطرح سؤال هنا: لماذا انتقلت في التسعينات من القرن الماضي فكرة الديمقراطية والمواطنة إلى رومانيا وبولندا وبلغاريا إلخ.... ونجحت بعد انتهاء مرحلة الديكتاتوريات الشيوعية؟ السبب في ذلك أن أوروبا الشرقية جزء من المنظومة الحضارية الغربية، وقد مرت بنفس التطورات الثقافية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي خضعت لها أوروبا الغربية، لذلك فهي لم تكن تستنبت فكري (الديمقراطية والمواطنة) بل تستعيد إحياءهما، فهما كانتا موجودتين قبل المرحلة الشيوعية، في حين أنهما تحتاجان عندنا إلى استنبات بيئتهما وظروفهما الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلخ.....، وهذا أمر مستحيل.

فهل معنى ذلك أنه ليس هناك روابط جماعية توحد أفراد وساكني بلداننا العربية؟ الحقيقة أن هذه الروابط موجودة، فأمتنا أمة عريقة، تسكن المنطقة الممتدة من المحيط إلى الخليج، وهي من أعرق الأمم على مدار التاريخ، ومن أكثر الأمم وحدة في العصر الحاضر، وتجمعها روابط تماثل الأمم الأخرى إن لم تكن روابط أقوى في توحيدها من الروابط الموجودة لدى أمم أخرى مثل الفرنسية أو الانجليزية أو الهولندية والأمريكية إلخ....، لكن هذه الروابط تلتقي مع بعض روابط الأمم الأخرى وتختلف عنها في غيرها، فمن أبرز الروابط التي تلتقي فيها مع غيرها: اللغة، التاريخ، الأرض المشتركة، العادات والتقاليد إلخ... لكنها تفتقر عن الأمم الأخرى في أن الدين الإسلامي عامل أساسي في تكوينها، في حين أن الأمم الغربية تشكلت بعد أن أقصت الدين عن بعض جوانب

حياتها، وفي مقابل رابطة (المواطنة) التي تجمع ساكني الأوطان الأخرى مثل: فرنسا، انكلترا، هولندا، بلجيكا إلخ.... فإن (الأخوة) هي الرابطة التي تجمع أبناء (الأمة العربية الإسلامية).

لذلك أعتقد أن نسخ مفهومي (الديمقراطية والمواطنة) من التجربة الغربية، واستنباطهما في أرضنا بنفس مضمونهما الذي جاء نتيجة ظروف أوروبا التي مرت فيها خلال القرون السابقة، والذي أوضحنا معاملة في السطور السابقة، سيؤدي إلى التعثر مرة ثالثة بعد التعثر في نقل هذين المفهومين بعد الحرب العالمية الأولى وبعد الحرب العالمية الثانية في معظم الأقطار العربية من خلال الفكر القومي العربي الذي طبق في العراق وسورية ومصر ولبنان والجزائر واليمن إلخ....، وسيكون مثلاً تطبيق مفهومي (الديمقراطية والمواطنة) في منطقتنا العربية بنفس مضمونهما الأوروبي كمثل من أحضر طربوشاً ويريد أن يلبسه رأس شخص معين، وكان الطربوش غير مناسب لهذا الرأس، فبدلاً من أن يغير الطربوش، أراد أن يغير رأس الشخص بأن يُشَدَّ هذا الرأس ويقطع منه بعض الأجزاء ليصبح مناسباً لهذا الطربوش!

من الواضح إذن أن التحدي الأول الذي يواجه علماء الأمة ومفكريها هو بناء نظام سياسي يحقق العدالة والمساواة ويؤدي إلى قدرة أفراد الأمة على التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم في مختلف الأمور السياسية والاقتصادية والثقافية إلخ...، وإلى القدرة على انتخاب الحاكم والمسؤولين ومراجعة تصرفاتهم، وإلى القدرة على محاسبتهم على ثرواتهم وأموالهم التي جمعوها أثناء فترة الحكم، وإلى القدرة على تحقيق تداول السلطة والمناصب إلخ...

ومن البين أن التحدي الثاني هو تفعيل قيمة (الأخوة) التي أفرزتها الأمة العربية الإسلامية على مدار القرون الماضية، وتأسيس مضمونها، وتقنينه بحيث يصبح مناسباً للعصر، ويستفيد هذان التحديان من حقيقة ضخمة يغفل عنها في كثير من الأحيان، وتفتقدها أوروبا وغيرها من الدول والأوطان، وهي أن هناك أمة عريقة موحدة الثقافة تسكن المنطقة الممتدة من المحيط إلى الخليج، تتكلم لغة واحدة، وتمتلك بناءً نفسياً وعقلياً واحداً، وتمتلك ذوقاً ووجداناً واحداً إلخ....، صحيح أن هذه الأمة مجزأة، لكنها تجزئيات إدارية وجغرافية وسياسية وليست تجزئيات ثقافية، وهي تجزئيات لا تمنع التواصل بين أبناء هذه الأمة.

ومن الجلي أن التحدي الثالث، بعد النجاح في تحقيق التحديين السابقين على الأرض، هو المحافظة على وحدة هذه الأمة وبشكل خاص: الوحدة الثقافية، لأن أعداء هذه الأمة يحاولون أن يجعلوا تطبيق الديمقراطية والمواطنة سبيلاً إلى تفتيت هذه الوحدة الثقافية.

في الختام نقول: إن (الديمقراطية والمواطنة) ليستا قيمتين كونيتين بل هما قيمتان منبثقتان من الحضارة الغربية، وهما مرتبطتان بظروف أوروبا الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية إلخ....، ومع ذلك فيجب أن نستفيد من العام فيها وأن نترك الخاص، من خلال الوعي بأننا أمة عريقة موحدة الثقافة واللغة والتاريخ والمشاعر والذوق والوجدان إلخ...، متجذرة في المنطقة الممتدة من المحيط إلى الخليج.

* * *

الربيع العربي والمشروع الديمقراطي^١

من الواضح أن أبرز إنجازات الربيع العربي هو إسقاط المشروع القومي العربي، فهذا هو قد سقط نظام مبارك في مصر، وهو أبرز نظام قومي عربي، ثم ها هي أنظمة ليبيا واليمن وسورية تنهار، وكلها أنظمة قومية عربية، وبهذا يكون قد انتهى المشروع القومي العربي الذي شغل الأمة مائة عام، وبنيت عليه الأمة آمالاً في النهضة والتقدم والتصنيع والوحدة والقوة.

ولكن لم يتحقق أي أمل من تلك الآمال، بل على العكس من ذلك كان الضعف والانحزام والتأخر، فلماذا حدث ذلك؟ حدث ذلك لأن القيادات القومية العربية التي قادت المنطقة لم تكن موضوعية ولا علمية في رؤية واقع المنطقة، فهي قد اعتبرت أن الأمة التي تسكن المنطقة من المحيط إلى الخليج تقوم على عنصري اللغة والتاريخ، وهذا موقف غير علمي وغير موضوعي، فإن استقراء الواقع الموضوعي لهذه المنطقة يجعلنا نقول إن هذه الأمة لا تقوم على عنصري اللغة والتاريخ فقط، بل هناك الدين الذي يدخل في تفصيلات حياة هذه الأمة النفسية والعقلية والتربوية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والفنية، وقد جاء عدم الموضوعية والعلمية من النقل الحزبي لمفاهيم الأمة عند الأوروبيين في بعض الدول الأوروبية كألمانيا وإيطاليا، وقد استتبع ذلك نقل موقف أوروبا من الدين واعتماده في الموقف من الدين في منطقتنا، فالخطأ الرئيسي الذي وقعت فيه القيادات

^١ كتّيب هذا المقال فور سقوط نظام مبارك في مصر.

القومية العربية هو أنها نظرت إلى واقع النهضة بعيني أوروبا، ولم تنظر إليه بعينها، فكان الزيف وعدم الإبصار الحقيقي.

إن هذا الخطأ الذي استند إلى النقل الحرفي من الحضارة الغربية، وعدم اعتماد الموضوعية والعلمية في دراسة الواقع، هو الذي كلف الأمة هذا الثمن الباهظ في عدم تحقيق النهضة والازدهار والتقدم والتصنيع والوحدة.

ومما يؤكد ذلك أن الدول والشعوب التي تجنبت النقل الحرفي، واعتمدت العلمية والموضوعية في معالجة واقعها قد نجحت في تحقيق الأهداف التي رنت إليها من نخضة وعزة وتقدم. ويمكن أن نأخذ مثالين في هذا الصدد، هما: إسرائيل واليابان، فقد انطلقت قيادات البلدين من الواقع فاعتبرتا الدين عاملاً في تشكيل الأمة في كل من البلدين، وقامتا باحترام هذا الواقع.

وربما كان السبب في إبعاد القيادات القومية العربية للدين هو وجود الأقليات الدينية في بلادنا، والتوجه إلى مراعاة هذه الأقليات وصياغة الإطار الذي يرضيها، فكان اختيار تشكيل أمة مع التغيب الكامل للعامل الديني في تشكيل هذه الأمة، ولكن هذه القيادات القومية فشلت في قيادة الأمة إلى النهضة لأنها راعت الأقليات ولم تراع الواقع، وأنا أعتقد أن الغرب كان له دور —باستمرار— في استغلال الأقليات، من أجل استعمار المنطقة، وقد كان هو الذي يدفع هذه الأقليات من أجل تبني صيغة في الفكر القومي تقصي الدين ولا تتعامل مع الواقع تعاملاً سليماً.

وكان قد بدأ استغلال الأقليات منذ احتلال نابليون لمصر عام ١٧٩٨ بعد الثورة الفرنسية وبروز المعلم يعقوب الذي تعاون مع الاحتلال الفرنسي، ثم رحل إلى باريس مع رحيل تلك القوات عام ١٨٠٢، وكذلك اتضح هذا الاستغلال عندما تدخلت فرنسا

عام ١٨٦٠ في لبنان، واحتلت بيروت وجبل لبنان، ثم توصل الغرب مع الخلافة العثمانية إلى اتفاق بأن تكون فرنسا راعية للكاثوليك، وروسيا راعية للأرثوذكس، وبريطانيا راعية للدروز.

وإني أعتقد أن الأمر لو ترك للطوائف والأقليات المذهبية لاحترمت عامل الدين في صياغة قومية هذه الأمة، لأنها كانت باستمرار جزءاً من مكونات هذه الأمة، وكان لها دورها الحضاري الواضح في صياغة شخصية الأمة، وأبرز دليل على ذلك هو مساهمات الأسر المسيحية واليهودية في المسيرة الحضارية لأمتنا من أمثال أسرة بختيشوع وأسرة نوبخت وأسرة حنين بن إسحاق، واحتلال كثير من المسيحيين واليهود مناصب رفيعة في مختلف مراحل الحكم الإسلامي، وصلت في بعض الأحيان إلى منصب الوزير.

ذكرت كل ذلك من أجل تسديد التوجه القادم لثورات الربيع العربي، وضرورة الاستفادة من التجربة الماضية في عدم تحقيق النهضة، وأنه يجب أن يجلب الربيع العربي المساواة والعدل والنهضة والبناء الحضاري والتقدم، في حالة استفادته من دروس الماضي، وأن أبرز درس يجب أن نستفيد من الماضي هو الانطلاق من الواقع في معالجة الظلم والفساد والاستبداد الذي ورثناه من المرحلة السابقة.

من الملاحظ أن هناك بعض المؤشرات التي تشير إلى أن بعض موجهي ثورات الربيع يكادون يقعون في ثلاثة أخطاء في معالجة الواقع، وهي أخطاء وقعت فيها القيادات القومية التي قادت المنطقة خلال القرن الماضي مما جعل نهضتنا تتعثر، وهذه الأخطاء، هي:

الأول: النقل الحربي لبعض تجارب الحضارة الغربية.

الثاني: عدم الانطلاق من واقع هذه الأمة المتكونة والمتجذرة في أرض هذه المنطقة منذ أكثر من ألف عام.

الثالث: عدم الانتباه إلى أن كل تجربة حضارية فيها العام والخاص، وأن علينا الاستفادة من العام وترك الخاص المرتبط بالظروف التاريخية لهذه التجربة.

لا شك أن الأمة التي نارت في مصر وتونس وسورية واليمن وليبيا تريد الحرية والعدل والمساواة والثروة والعزة والتقدم، وعلى القيادات أن تبني الأطر التي تحقق رغبات جماهير الأمة من جهة، وتراعي الواقع الموضوعي لهذه الجماهير من جهة ثانية، ولكن نجد أن بعض القيادات لا تراعي هذا الواقع في بنائها للإطار الديمقراطي الذي يحقق المساواة والعدل والمشاركة في محاسبة المسؤولين، وتحقيق تداول السلطة.

ويوضح ذلك حرص هذه القيادات على إقرار "مبادئ ما فوق الدستور" أو "المبادئ الحاكمة للدستور"، وهذا يعني إلزام الأمة بنقل المبادئ الخاصة من الديمقراطية الغربية وعدم الاكتفاء بالعام منها.

ويؤكد ذلك أيضاً ترحيب بعض القيادات العربية بتصريحات أردوغان التي أطلقها عندما زار مصر وتونس وليبيا حول العلمانية، ودعا جماهير الأمة إلى الالتزام بالعلمانية، ومن الجلي أن هذه الدعوة سببها هو عدم مراعاة الواقع الذي يقوم على أن الدين عنصر إيجابي في بناء الواقع، ومن الجدير بالذكر أن تصريحات أردوغان قوبلت -أيضاً- بالاستنكار والرفض من بعض القيادات العربية، وردت عليه بأن الواقع التاريخي الذي مرت به تركيا يبقى خاصاً بتركيا وليس هناك ما يلزم بنقله إلى منطقتنا.

ومن الملاحظ أن وجود الأقليات العرقية والدينية مازال الهاجس الذي يدفع كثيراً من القيادات إلى عدم مراعاة الواقع الموضوعي لأمتنا، لكن على هذه القيادات أن تعي

أن هذه الأقليات جزء من الواقع فهي ليست غريبة عنه، وهي قد ساهمت في بنائه وصياغته من جهة، وأن عدم مراعاة الواقع الموضوعي سيجعل النهضة تعرقل مائة سنة أخرى وستعكس الخسارة على الأكثرية والأقلية من جهة ثانية، وأنه يمكن التوفيق بين حقوق ومصالح هذه الأقليات وبين الواقع الموضوعي كما حدث خلال مئات السنين الماضية من جهة ثالثة.

في النهاية يجب أن نعي أن الديمقراطية التي تتطلع إليها الأمة، واستهدفتها من الثورات التي قامت بها، ومن التضحيات التي قدمتها، تعني تحقيق العدل والمساواة لكل أفراد الأمة، وتعني محاسبة المسؤولين، وتعني اختيار الحاكم، وأن يكون حكمه برضا الجماهير وموافقتها وانتخابها له، وتعني حرية إبداء الرأي، وتعني تساوي جميع أبناء الأمة أمام القانون، وتعني تداول السلطة.

ويجب ألا تعني الديمقراطية عندنا نسبة الحقيقة - كما هي في الغرب - لأن لدينا أشياء ثابتة إلى قيام الساعة فيما يتعلق بالعقيدة والعبادة والأسرة، فإن إمضاء نسبة الحقيقة سيؤدي إلى فوضى لا نهاية لها في مختلف شعب الحياة الفكرية والخلقية والاعتقادية والسلوكية.

ويجب أن لا تعني الديمقراطية عندنا حرية الفرد المطلقة في كل المجالات - كما هي في الغرب - لأن ذلك سيؤدي إلى دمار وخراب، ومن الأمثلة على الآثار السيئة لحرية الفرد المطلقة: الأزمة الاقتصادية التي وقعت في أميركا وانعكست على كل أنحاء العالم عام ٢٠٠٨، والتي كانت بسبب حرية الفرد الاقتصادية التي لا تخضع لأية رقابة، مما اضطرتهم إلى تعديل هذا الوضع ووضع الضوابط والرقابة المناسبة على حرية الفرد الاقتصادية.

ويجب ألا تعني الديمقراطية عندنا تقديم المصلحة والمنفعة على القيم الأخلاقية، كما هو في الغرب، بل يجب أن تعني تقديم الأخلاق والقيم على المصلحة والمنفعة إذا حدث تعارض بينهما.

* * *

تطبيق الديمقراطية: قراءة في الفشل وإمكانية النجاح

ارتفعت خلال السنوات الماضية كثير من الأصوات التي تدعو إلى تطبيق الديمقراطية في كل البلاد العربية، وإلى الأخذ بمبدأ السوق وتوسيع الحريات الاقتصادية، وإلى الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان، ودعت هذه الأصوات إلى التزام المواثيق الدولية ومؤسساتها ومعاييرها في تطوير حياتنا على كل الأصعدة من أجل أن نستطيع تأهيل ذاتنا لدخول عصر العولمة.

وقد يتبادر إلى بعض الأذهان إلى أنّ الدعوة إلى الديمقراطية والحرية الاقتصادية والمناداة بحقوق الإنسان هي دعوة جديدة تناولتها أقلام المتخصصين لأول مرة، لكن الحقيقة هي أنّ كل تلك المفردات تناولتها الأقلام سابقاً في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فقد دعا بعض الكتاب في القرن التاسع عشر الخلافة العثمانية إلى إصدار وثيقة تقر بحقوق الإنسان، ودعوا إلى تحرير اقتصاد الخلافة من القيود الاقتصادية المختلفة وربط اقتصاد الخلافة باقتصاد السوق، كما دعوا إلى إقرار دستور للبلاد يحدد الحقوق والواجبات لكل المستويات في الخلافة العثمانية، كما دعوا إلى القيام بإجراءات ديمقراطية تتمثل بإقرار انتخابات وإنشاء برلمان يصدر التشريعات المناسبة لمختلف شؤون الخلافة، وقد مارست الدول الأوروبية الضغوط من أجل تحقيق ذلك وتنفيذه، وقد استجابت الخلافة العثمانية لكل تلك الضغوط الداخلية والخارجية فأصدرت خط كلخانة في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٣٩م والذي يعتبر بمثابة إعلان حقوق الإنسان في الخلافة العثمانية، كما أصدرت الخط الهمايوني الشريف في ١٨ شباط/فبراير عام

١٨٥٦م والذي ألحق اقتصاد الخلافة العثمانية باقتصاد السوق، كما أصدرت دستوراً عام ١٨٧٦م نص على وجود مجلس للنواب وآخر للأعيان وعلى انتخابات تشريعية، وبالفعل فقد جرت عدة انتخابات في أوقات متعددة، وصدرت عن المجلس التشريعات المناسبة التي تعالج أوضاع المسلمين الاقتصادية والاجتماعية والقانونية إلخ. . .

وقد كانت هناك تجارب مماثلة في مصر في القرن التاسع عشر في الدعوة إلى الديمقراطية وتحرير الاقتصاد وإقرار حقوق الإنسان إلخ. . .، خلال فترة حكم محمد علي باشا وأولاده وأحفاده التي ابتدأت عام ١٨٠٥م، فقد صدرت تشريعات وأحكام وقوانين تتعلق بإقامة مجلس للشورى وإجراء انتخابات وإقرار تعليم المرأة وفتح مدارس خاصة بها إلخ. . .

وما دنا في صدد استعراض التجارب الماضية في القرن التاسع عشر فلا بد من الإشارة إلى تجربة خير الدين التونسي في تونس الذي أقر دستوراً في عام ١٨٦٠م، أقام على أساسه مجلساً للشورى.

أما في القرن العشرين فقد انتشرت بعد الحرب العالمية الأولى أوسع التطبيقات للديمقراطية وحرية الأحزاب وإنشاء البرلمانات وحرية الصحف وإقرار حقوق الإنسان وحرية السوق، إذ شملت العراق ومصر وسورية ولبنان إلخ. . .، ثم ازدادت الدول العربية المطبقة للديمقراطية واقتصاد السوق والمنفذة لمبادئ حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية عندما استقلت وتحررت من الاستعمار الأوروبي في الخمسينات والستينات مثل: ليبيا، تونس، السودان، المغرب، الجزائر، موريتانيا إلخ. . .

إذن ليست الدعوة إلى تطبيق الديمقراطية وحرية السوق والأخذ بحقوق الإنسان جديدة كل الجدة على واقعنا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، بل هي مفردات

مطروقة منذ القرن التاسع عشر، بل وأخذت طريقها إلى التطبيق في معظم أنحاء العالم العربي، لذلك فمن الواجب على الداعين إلى الأخذ بما الآن أن يدرسوا تلك التطبيقات، ويبحثوا عن الأسباب التي جعلت تلك القيم والمبادئ لا تصبح جزءاً من تكوين المجتمع وبيئته، بل بقيت شيئاً خارجياً غير متجذر في واقعه.

ويمكن أن نمثل على ذلك الفشل بدولتي العراق ومصر، فهما دولتان كبيرتان نسبياً وقد استقلتا بعد الحرب العالمية الأولى في ثلاثينيات القرن الماضي، ثم دخلتا عصبة الأمم بعد الاستقلال، وقد أخذت كل منهما بالنظام الديمقراطي وحرية اقتصاد السوق، فقد صدر في مصر دستور عام ١٩٢٣م أقرّ حريات الصحف وسمح بتشكيل الأحزاب، وأوجب إجراء الانتخابات البرلمانية وجعل الوزارة مسؤولة أمام البرلمان وفصل بين السلطات، وقد ترأس سعد زغلول العائد من المنفى الوزارة عام ١٩٢٤م، ثم ترأس البرلمان عام ١٩٢٦م، وقد حدث الشيء نفسه في العراق حيث صدر دستور عام ١٩٢٣م نظم العلاقة بين السلطات الثلاث، لكننا نجد أنّ الأوضاع انقلبت في كلا البلدين في ستينات القرن العشرين إلى الضد فيما كانت عليه فألغيت الديمقراطية ونظام حرية السوق وانتقل البلدان إلى نظام ديكتاتوري اشتراكي مورست فيه أقصى انتهاكات لحقوق الإنسان، فما الذي أدى إلى هذا الفشل؟ وما الذي جعل تلك المبادئ لا تصبح جزءاً من واقع المجتمع وتكوينه؟

الأرجح أنّ أحد الأسباب الرئيسية في فشل تلك المبادئ هو النقل الحرفي لصورتها الغربية دون أدنى مراعاة لمنظومة أمتنا الثقافية وشخصيتها الحضارية، وفي هذا تجاهل أنّ الديمقراطية ككل نتاج اجتماعي وليدة عدة ظروف اقتصادية ودينية وسياسية خاصة، لذلك يجب أن نراعي عند إعادة تطبيقها المنظومة الثقافية والشخصية الحضارية لساحة التطبيق، وهذا بكل أسف لم تقم به القيادات القومية التي كانت تقود بلادنا العربية بعد الحربين

العالميتين الأولى والثانية، بل طبقت الديمقراطية بصورتها الحرفية التي كانت موجودة عليها في أوروبا، ويمكن أن يتضح لنا خطأ القيادات القومية إذا قارنا فعلها بفعل قيادات أخرى إزاء تطبيق الديمقراطية وهي قيادة دولة إسرائيل، فعندما طبقت إسرائيل الديمقراطية راعت الجانب الديني التوراتي في حياة الشعب اليهودي لذلك نجد أنها احترمت ميراثه الديني فهي لم تشرع أية تشريعات مخالفة لهذا الميراث بل على العكس كانت التشريعات متفقة مع القيم الدينية التي يطرحها الدين اليهودي كعطلة السبت ومنع العمل في هذا اليوم، والسماح للأحزاب الدينية بالنشاط السياسي، ورعاية المدارس الدينية والإنفاق الحكومي عليها، واحترام رجال الدين وتقدير رأيهم في الشؤون العامة إلخ. . .

ويتضح لنا خطأ القيادات القومية مرة ثانية عند تطبيقها الحرفي للاشتراكية الشيوعية في ستينات القرن العشرين، حيث روّجت لكل المبادئ التي تعادي الدين وتصطدم معه اصطداماً كاملاً وتستهدف اقتلعه من واقع المسلمين من مثل: لا إله والكون مادة، الدين أفيون الشعوب، تأجيج الصراع الطبقي، وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا، واعتبار القيم الدينية تخدم الطبقة الرجعية إلخ...، ويتضح لنا حجم هذا الخطأ إذا قارناه بموقف قيادة دولة إسرائيل من التطبيق الاشتراكي الذي تجسّد في الكمبيوتر والموشاف، وهي قرى ومستوطنات تأخذ بالنهج الاشتراكي الشيوعي، لكنها لم تطبق الاشتراكية الشيوعية حرفياً بل قامت بعملية فرز للنظرية الاشتراكية الشيوعية، وأخذت منها ما لا يتعارض مع ميراثها الديني، وكان منها المبادئ التالية: الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، تأميم المرافق العامة، الحياة الجماعية المشتركة إلخ...، وإني في نهاية حديثي عن قيادة إسرائيل أكرر أسفي لاستشهادي بقيادة إسرائيل مرتين، ولكنها المفارقة المؤلمة التي

تجعل الدارس لا يستطيع السكوت عليها، وهي أن تحترم قيادات إسرائيل ميراثها الديني في حين لا تفعل ذلك القيادات القومية العربية.

لم يكن النقل الحرفي للديمقراطية الغربية والاشتراكية الشيوعية هو الخطأ الوحيد الذي وقعت فيه القيادات القومية في بلادنا العربية، بل ربما كان هذا الخطأ نتيجة خطأ آخر وهو نقل القومية بصورتها الحرفية كما جاءت في الغرب، فقد اعتبرت تلك القيادات القومية أنّ الأمة تتكون بتأثير عناصر اللغة والتاريخ أو بتأثير عنصر المكان إلخ...، لكنها لم تعتبر الدين عنصراً من عناصر بناء الأمة وبالذات الدين الإسلامي، مع أنّ دراسة أحوال منطقتنا العربية يجعلنا نقول إنّ الدين الإسلامي عامل رئيسي في بناء الأمة التي تقطن العالم العربي إن لم يكن العامل الوحيد في وجودها، فهو الذي وحد ثقافتها وقيمها وموازينها وعاداتها وتقاليدها ولغتها واقتصادها وأجناسها إلخ...، وإنّ هذا الخطأ في تقدير دور الدين الإسلامي في بناء أمتنا -مع وضوح ذلك الدور- كان مرده إلى نقل النظريات الغربية في بناء الأمم وتطبيقها على واقعنا دون أدنى مراعاة لهذا الواقع، ودون النظر المستقل إليه بمعزل عن النظريات الغربية. والآن على ضوء ما سبق يمكن أن نقرر بأنّ خطأ النقل الحرفي للديمقراطية كنظام سياسي دون مراعاة لمنظومة الأمة الثقافية وشخصيتها الحضارية كان نتيجة خطأ أسبق هو النقل الحرفي للقومية الغربية، ونفي اعتبار الدين الإسلامي عاملاً من عوامل بناء الأمة العربية.

طالما أنّ بلادنا العربية مدعوة إلى تطبيق الديمقراطية، ولكي لا نكرر الأخطاء السابقة، علينا أن نتعامل تعاملاً جديداً مع الديمقراطية يقوم على تحليل المبادئ والقيم والآليات التي تقوم عليها هذه الديمقراطية، ثم عرضها على منظومة أمتنا الثقافية وشخصيتها الحضارية، فنقر ما يتوافق معها ونرفض ما يتعارض معها، ففي حال التحليل والتفكيك

للمدعمراطية نجد أنما تقوم على المبادئ والقيم والآليات التالية: نسبة الحقيقة، وحاكمة الجماهير، والتحليل والتحرير حسب الأهواء والمصالح، والشورى بين الحاكم والمحكوم، ومشاركة الأمة للحاكم في اتخاذ القرار، وتبادل الرأي بين جماهير الأمة في اختيار القرار المناسب، ومحاسبة المسؤولين، والتشاور من أجل وضع الرجل المناسب في المكان المناسب إلخ...، وعند استعراض العناصر السابقة نجد أن بعضاً منها يتعارض مع ديننا الإسلامي الذي هو أصل منظومتنا الثقافية وشخصيتنا الحضارية، ومن هذه العناصر المتعارضة: نسبة الحقيقة التي تتعارض مع النص القطعي الثبوت القطعي الدلالة، وحاكمة الجماهير التي تتعارض مع حاكمية الله تعالى، والتحليل والتحرير حسب الأهواء والمصالح الذي يتعارض مع التحليل والتحرير حسب الشريعة، أما بقية العناصر الديمقراطية وآلياتها التي أشرنا إليها سابقاً فهي لا تتعارض مع ثوابت ديننا الإسلامي بل هي في بعض الأحيان من مبادئ الدين الإسلامي: كإيجاب الشورى بين الحاكم والمحكوم، واعتبار الانتخاب وسيلة لشرعية الحاكم، وتقنين الوسائل التي تحاسب المسؤولين إلخ. . .

رأينا فيما سبق أن القيادات القومية نقلت الديمقراطية الغربية نقلاً حرفياً دون أدنى اعتبار لمنظومة الأمة الثقافية وشخصيتها الحضارية، وقد أدى ذلك النقل الحرفي إلى نتائج سلبية على المستوى الحضاري، لذلك فالأمة الآن مدعوة إلى تعامل جديد مع الديمقراطية يقوم على إعادة النظر في قيمها ومبادئها وآلياتها على ضوء منظومة أمتنا الثقافية وشخصيتها الحضارية المنبثقة عن ديننا الإسلامي، والأخذ بما يوافق هذه المنظومة وإبعاد ما يخالفها.

الباب الثاني

أضواء على الثورة السورية

- ١ . بماذا اتصف حكم البعث في سورية؟
- ٢ . الطائفة العلوية وحكم آل الأسد
- ٣ . الثورة السورية: أسبابها وتطوراتها
- ٤ . رسالة مفتوحة إلى الفلسطينيين في سورية
- ٥ . أضواء على مشروع الولي الفقيه
- ٦ . صفات العالم: البوطي نموذجاً معكوساً
- ٧ . رسالة مفتوحة إلى إخوتنا الأكراد

بماذا اتصف حكم البعث في سورية؟

قفز حزب البعث إلى الحكم في سورية عام ١٩٦٣، ويمكن أن نميز مرحلتين في حكمه لسورية:

الأولى: تمتد من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٠ وهي المرحلة حكمت فيها اللجنة العسكرية سورية من خلال حزب البعث.

الثانية: وتمتد من عام ١٩٧٠ حتى الوقت الحاضر، وهي المرحلة التي حكم فيها حافظ الأسد وابنه بشار سورية، وتتصف المرحلتان بعدة صفات، هي:

الأولى: الاستبداد والبطش والعنف نحو جماهير الشعب في سورية:

كان الاستبداد هو الصفة التي امتاز بها حكم البعث في سورية منذ عام ١٩٦٣، فلم تجر انتخابات حقيقية ليعبر الشعب فيها عن رأيه، فكل الانتخابات التي جرت سواء أكانت الانتخابات النيابية أم الرئاسية أم الانتخابات الأخرى على مستوى النقابات إلخ... كانت تطبخ في دهاليز الأجهزة الأمنية التي كانت تحدد القوائم الفائزة، ثم كانت تجري عمليات شكلية من ترشيح وفتح مراكز اقتراع، وإجراء حملات انتخابية وخطابات، وتحديد أسماء الناخبين، ثم إعلان النتائج في نهاية المطاف.

وكذلك كان العنف هو السمة التي ربطت قيادة البعث بجماهير الشعب السوري، فباستمرار كان هناك بطش بفتنة من الفئات، ففي عام ١٩٦٣ تم البطش بالناصرين، ثم جاء البطش بالإسلاميين عام ١٩٦٤ و١٩٦٥ من خلال قصف واحتلال المساجد في حماة وحمص ودمشق إلخ...، ثم جاء إقصاء الدروز والبطش بهم عام ١٩٦٦، ثم جاء

إقصاء الاسماعيلية والبطش بهم عام ١٩٦٩، ثم جاء تدمير حماة عام ١٩٨٢، وهما هو الآن يعود إلى العنف والبطش بمختلف المدن ومختلف جماهير سورية: في درعا وحمص ودمشق وضواحيها واللاذقية وبانياس ودير الزور وإدلب إلخ..

وقد ساعد حزب البعث على النجاح في العنف والبطش والاستبداد في سورية، ساعده على ذلك اثنا عشر جهازاً أمنياً بناها، وربط بها مقومات الدولة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية إلخ...

كما أنه ربط بما كل معاملات المواطن من: بيع وشراء واستيراد وسفر وطباعة ونشر وزراعة وصناعة إلخ...، وهي بالإضافة إلى كل ذلك ترصد أنفاس المواطنين وتحاسبهم، وتزرع الرعب في قلوبهم، وتدفعهم إلى إظهار الولاء والطاعة للنظام.

الثانية: اللادينية:

لم يكن حزب البعث طوال الخمسين سنة الماضية لادينياً فقط، بل مارس العنف نحو الدين والمتدينين، وحاول اقتلاع الدين من حياة الشعب، واعتبره مؤلداً للخرافة والأوهام والسلبية، واعتبره مطية للرجعيين والأغنياء، لذلك سخف كل مقولاته، واعتبر أن الانتقال إلى النهضة والدخول إلى عصر الحداثة تتطلبان محوه من حياة الشعب، وأسقط حزب البعث كل مواقف أوروبا من الدين على وضع الدين في سورية، مع أن وضع الدين الإسلامي ودوره مختلفان عن دور الكنيسة في أوروبا، وقد طرحت بعض الشعارات والأقوال المعادية للدين بشكل فاقع بين وقت وآخر من مثل قول الشاعر:

أمنت بالبعث رياً لا شريك له وبالعروبة ديناً ما له ثاني

الثالثة: العنصرية:

مارس حزب البعث العنصرية اتجاه الأجناس الأخرى، وأبرزهم الأكراد، فقد قام حزب البعث باضطهاد الأكراد، وطردهم من قراهم الحدودية مع العراق وتركيا، من أجل الحيلولة من تواصلهم مع بعضهم بعض في كل من العراق وسورية وتركيا.

الرابعة: الفساد المالي:

لقد اتسم حكم البعث في كل مراحلہ بالفساد المالي وبالإثراء غير المشروع للطبقة الحاكمة وللأجهزة الأمنية، وربما اتضح الإثراء غير المشروع في عهد حافظ الأسد أكثر من غيره، بسبب طول مدة حكمه التي قاربت ثلاثين عاماً، وقد أشار باتريك سيل إلى ذلك في كتابه (الأسد: الصراع على الشرق الأوسط)، فأشار إلى سرقة أموال كثير من المشاريع التي تقرر الدولة إقامتها في خططها التنموية، وأنها تنتهي إلى عدم قيامها، وهذا ما جعل البلد تفقد كثيراً من المشاريع.

لماذا اتصف حكم البعث لسورية بتلك الصفات؟

السبب هو الفكر القومي العربي الذي اعتمده حزب البعث، والذي أصبح بمثابة أيديولوجية له، وعند التدقيق في محتوى الفكر القومي العربي الذي تبناه حزب البعث العربي الاشتراكي نجد بذوراً لتلك الشرور التي اتسم بها حكم البعث.

فقد جاءت صفة البطش والعنف والاستبداد من أن حزب البعث كان حزب أقلية محدودة العدد جداً، فعندما قامت اللجنة العسكرية في حزب البعث بالانقلاب عام ١٩٦٣ كان عدد الأشخاص المنتظمين في حلقات حزب البعث محدوداً، ولا يتجاوز بضع مئات، مما جعلهم يعوضون تلك القلة بالبطش والإرهاب ومضاعفة الأجهزة الأمنية

من أجل أن يستطيعوا ضبط الشارع وتسييره، واستمرت ظاهرة قلة المنتمين إلى حزب البعث موجودة في مرحلة حافظ الأسد، فقد ذكر باتريك سيل في كتاب (الأسد: الصراع على الشرق الأوسط) أن قيادة حزب البعث لم تجد أفراداً من أهل مدينة دمشق عام ١٩٧٣ لوضعهم على رأس قيادة فرع المدينة، فاضطرت إلى تعيين أشخاص من خارج المدينة من أجل قيادة الفرع فيها.

وقد جاءت صفة اللادينية من اعتبار حزب البعث أن الأمة العربية قامت على عنصري اللغة والتاريخ، وأن الدين ليس مكوناً من مكونات الأمة العربية، ومن العلمانية التي اتسمت بها كل مراحل حزب البعث وقياداته، وزادت الوتيرة ضد الدين، واشتدت المحاولات لاستئصاله من حياة الشعب عندما ارتبطت القومية العربية بالتوجه الاشتراكي، فبنى حزب البعث كل المقولات الاشتراكية الماركسية التي تعتبر الدين أفيوناً للشعب، وتعتبر الدين مولداً للسلبية والخنوع، وتعتبر عالم الغيب في الدين خرافات وأوهاماً تعطل العقل البشري وتعرقل التقدم الإنساني.

وجاءت العنصرية في حزب البعث من تمجيد الجنس العربي، وقد بدأ هذا التمجيد والاستعلاء في وجه القومية التركية مع مطلع القرن العشرين، ثم القوميات الأخرى وأبرزها الكردية، وأبرز مظاهر التمجيد العنصري هو الشعار الذي طرحه حزب البعث وهو: أمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة، وهذا الشعار يعني أن الأمة العربية قادرة على فرز رسالة جديدة من أجل قيادة البشرية، كما أفرزت رسالة سابقة وهي (رسالة الإسلام) التي تعتبرها القومية إحدى تجليات عبقرية الجنس العربي.

وقد زادت شحنة التمجيد للعنصر العربي إثر اعتماد حزب البعث زكي الأرسوزي منظرًا للحزب في عهد حافظ الأسد بدلاً من ميشيل عفلق، فقد كان الأرسوزي يعتبر

العصر الجاهلي هو العصر الذهبي بالنسبة للأمة العربية، وقد لعبت عدة عوامل في تقديم الأرسوزي وتأخير ميشيل عفلق منها: معرفة حافظ الأسد لركي الأرسوزي أثناء مرحلة التلمذة الثانوية في اللاذقية، ومنها اصطدام القيادة القطرية مع القيادة القومية التي يرأسها ميشيل عفلق، وبجته عن بديل لعفلق، فكان ركي الأرسوزي هو محل الاختيار.

هل يعني ذلك كله أن المرحلة الأولى من حكم حزب البعث لا تختلف عن المرحلة الثانية التي حكم فيها حافظ الأسد وابنه بشار؟

من الواضح أن المرحلة الثانية لا تختلف عن الأولى في الصفات التي ذكرناها، ولكن بداية مرحلة حكم كل من حافظ الأسد وابنه بشار اختلفت قليلاً عما قبلها وما بعدها. اختلفت بداية حكم حافظ الأسد عام ١٩٧٠، أمّا كانت بداية براجماتية، قصد فيها كسب المزيد من التأييد، وذلك في التخفيف من الطروحات السياسية والاشتراكية المتطرفة، وإعطاء الحريات لأصحاب رؤوس الأموال بالاستيراد والتصدير، وفي الانفتاح على الدول العربية المعتدلة كالأردن والسعودية، في حين أن بداية بشار الأسد أعطت أملاً للناس في حريات سياسية كما اتضح في ربيع دمشق عام ٢٠٠١، لكن تلك البدايتين انحسرتا عند حافظ الأسد وابنه بشار، وعادت الأمور إلى سابق عهدها بعد أن رسخا حكميهما.

الخلاصة: إن حكم البعث في سورية اتصف بعدة صفات، أبرزها: الاستبداد والعنف والبطش، ومحاولة اقتلاع الدين من حياة الشعب، وظهور العنصرية في ممارسته اتجاه الأجناس الأخرى، والفساد المالي، وقد وجدنا جذور هذه الصفات في الفكر القومي العربي الذي كان أيديولوجية حزب البعث خلال الخمسين سنة الماضية.

الطائفة العلوية وحكم آل الأسد

من المفترض أن يكون حزب البعث العربي الاشتراكي هو الذي قاد سورية في نصف القرن الماضي منذ عام ١٩٦٣ عندما قفز إلى الحكم في ٨ آذار من ذلك العام، ومن المفترض أن يكون الفكر القومي الذي صاغه ميشيل عفلق ونقله عن القومية الألمانية التي تعتمد اللغة والتاريخ كمقومين أساسيين في بناء الأمة، وأن يكون الفكر الاشتراكي الذي تأرجح بين الماركسية المادية حيناً وبين الاشتراكية الاقتصادية حيناً آخر هو الذي طُبّق، لكن المدقق في تطورات الأحداث يجد أن الحقيقة غير ذلك، فما الحقيقة إذن؟

الحقيقة أن اللجنة العسكرية التي تشكلت أثناء الوحدة بين مصر وسورية من بعض عسكريي حزب البعث والتي بدأت بخمسة ضباط معظمهم علويون، هي التي قادت انقلاب البعث في ٨/آذار/١٩٦٣ إثر انقلاب ٨/شباط/١٩٦٣ في العراق، وهي التي اختبأت وراء قيادة حزب البعث في البداية، ثم أبعدت الناصريين في تموز (يوليو) من عام ١٩٦٣ من قيادة ثورة آذار، بعد أن هاجم الناصري جاسم علوان الإذاعة، وفشل في الانقلاب على البعثيين، وقام أمين الحافظ الذي كان وزيراً للداخلية آنذاك بحركة الاعدامات في عشرات المهاجمين للإذاعة.

ويمكن أن نعتبر أن هذا الإبعاد للناصرين هو أول إقصاء طائفي لأن الناصريين كان معظمهم من السنة وكانت طائفة السنة متماهية مع الناصريين، ثم قامت هذه اللجنة العسكرية بتصفية الطوائف واحدة تلو الأخرى، فبدأت بإبعاد ميشيل عفلق عن

قيادة البعث وأبعدت معه الطائفة المسيحية من الحزب، ثم أبعدت الطائفة الدرزية في عام ١٩٦٦ عندما حاصرت جبل العرب واضطر سليم حاطوم ممثل الدرور في حزب البعث إلى الهرب إلى الأردن، ثم تم إعدامه في عام ١٩٦٧ بعد هزيمة حزيران إثر القبض عليه في دمشق، ثم تغلبت اللجنة العسكرية على الطائفة الاسماعيليه عندما انتحر عبدالكريم الجندي، ثم انقلبت اللجنة العسكرية على أمين الحافظ الذي تولى رئاسة الدولة والذي كان آخر ممثل للسنة واعتقلته في ربيع عام ١٩٦٧، ثم أفرجت عنه بعد نكسة ١٩٦٧ لتبعده إلى بيروت، ثم لينتقل إلى العيش ببقية حياته في بغداد في كنف نظام صدام حسين.

بعد أن تخلصت اللجنة العسكرية من الطوائف الأخرى: السنة أولاً، المسيحيون ثانياً، الدرور ثالثاً، الاسماعيليون رابعاً، أصبحت الطائفة العلوية سيدها المشهد السوري، لكن حافظ الأسد صمى منافسيه في قيادة الطائفة، فقتل محمد عمران في طرابلس، وسجن صلاح جديد إلى أن مات في سجنه، وقد تم له ذلك بعد الحركة الانقلابية التي قام بها في نوفمبر من عام ١٩٧٠، ثم اختزل حافظ أسد الطائفة بأسرته، فأصبح هو وإخوته وأعمامه وأخواله حكام سورية الفعليين، فقد رتب الحكم على أن يرثه ابنه باسل، ورتب كل أمور الدولة حسب ذلك التصور، لكن وفاة باسل في حياة أبيه جعلته يرثب أمور الحكم لابنه الآخر بشار، وكان سورية شركة أو مزرعة له، وقد تأكد في كل المفاوضات السرية التي أجراها حافظ الأسد مع أمريكا واسرائيل، أنه كان يطرح بقاء حكم سورية في عائلته مقابل تحقيق طلبات اسرائيل وأمريكا.

فمن الواضح أن سورية انتقلت من حكم اللجنة العسكرية إلى حكم أسرة حافظ الأسد عام ١٩٧٠، وقد استغلت أسرة الأسد الطائفة العلوية من أجل استمرار حكمها

وسيطرتها على البلد، وقد استخدمت أسرة آل الأسد مع الطائفة مختلف الإغراءات والترهيبات من أجل تحقيق هذه الغاية، وأعطتها بعض الامتيازات التي كان يمكن أن تحصل عليها في كل الأحوال وفي كل العهود.

ومع ذلك فقد أبقى حافظ الأسد حزب البعث أداة علنية لحكم سورية، وقد وضع مادة في الدستور تعتبر أن حزب البعث هو القائد للدولة والشعب.
ومن المعلوم أن حزب البعث قام على مبدأين- كما ذكرنا- هما: القومية العربية والاشتراكية.

وقد استبدل حافظ الأسد ميشيل عفلق بزكي الأرسوزي في التنظير للفكر القومي العربي في حزب البعث، فأزاح عفلق بالتعاون مع اللجنة العسكرية في عام ١٩٦٦، وجاء هذا الاستبدال لأن حافظ الأسد كانت تربطه علاقة خاصة بزكي الأرسوزي فقد تعلمذ على يديه في المرحلة الثانوية من جهة، كما أنه كان علوياً من طائفته من جهة أخرى.
وأهم ما ترتب على هذين المبدأين اللذين قام عليهما حزب البعث وهما: إيديولوجية القومية العربية، والاشتراكية، هو العداء للدين، الذي اعتُبر سبب التخلف والانحطاط والتأخر إلخ...، لذلك كان لا بد من محاربة الدين ومحاربة أتباعه، وتضييق المساحات التي يوجد فيها، ووضع المناهج المختلفة التي تستأصله من حياة الناس إلخ...، وبالتالي كان تاريخ حكم حزب البعث من ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٠ -أثناء فترة حكم اللجنة العسكرية- ومن عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٠ -أثناء فترة حكم حافظ الأسد- حلقات متتالية من العداء للدين، والتصادم الدموي مع الإسلاميين.

وقد بدأت هذه التصادمات بتدمير مسجد السلطان في حماة عام ١٩٦٤، ثم التصادم الذي وقع في المسجد الأموي عام ١٩٦٥، ثم التصادم من أجل الدستور عام

١٩٧٣، ثم التصادم الذي استمر عدة سنوات وابتدأ عام ١٩٧٩ بحادثة مدرسة المدفعية، وانتهى بتدمير حمّاة عام ١٩٨٢، وهاهي الأوضاع تنفجر مرة أخرى في عهد بشار في ٢٠١١/٣/١٥ نتيجة الفساد والظلم والاستبداد وسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلخ..، ومع ذلك فقد نسبها بشار إلى الإرهاب الإسلامي، والعصابات والتجمعات الدينية تساوفاً مع منهج أبيه.

والآن على ضوء هذه الحقائق: ما المطلوب من الطائفة العلوية؟ ما المطلوب

من الثورة السورية؟

المطلوب من الطائفة العلوية أن تتحلّى عن أسرة آل الأسد التي اتضح أنّها استغلت الطائفة العلوية، المطلوب منها أن تتعد عنها وتساهم في إسقاطها، من أجل المشاركة في بناء سورية الجديدة التي تقوم على العدل والإنصاف وعدم إيقاع الظلم على أحد من طوائف الشعب السوري.

والمطلوب من الثورة السورية أن تعلن أنّها تستهدف آل الأسد وحدهم، وأنّها لا تستهدف الطائفة العلوية، وأنّها ستعطيها حقوقها كاملة، وأن تعلن أنه لا يجوز أن تستأثر طائفة بحكم سورية.

الثورة السورية: أسبابها وتطوراتها^١

قفز حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم في سورية عام ١٩٦٣ بعد أن استغل فترة الحرية التي تمتع بها حكم الانفصال، واستأثر بالحكم وحده، ثم قفز حافظ الأسد إلى السلطة عام ١٩٧٠، وحكم سورية ثلاثين عاماً بعد أن سجن وقتل واغتال أصدقاءه قبل خصومه، ثم ورّث الحكم إلى ابنه بشار، وكأن سورية مزرعة له ولعائلته، ثم انبعثت الثورة المجيدة في ١٥/٣/٢٠١١، وخرج الشعب في كل قرى ومدن سورية منادياً بإسقاط النظام، ومطالباً بالحرية والكرامة وتحقيق العدالة والمساواة، وداعياً إلى رحيل بشار الأسد إلخ....، وبلغت بل تعدت بعض المظاهرات المليون، كما حدث في حماة ودير الزور، واستمرت المظاهرات، لكن النظام المجرم قابل تلك المظاهرات بالرصاص والدبابات والطائرات....، وسقط الآلاف من الشهداء والجرحى، وتم اعتقال عشرات الآلاف، وتم تهجير مئات الآلاف، ومازالت الثورة مستمرة، رغم كل بطش النظام المجرم، فما الأسباب التي دفعت الجماهير إلى الثورة؟ وكيف تطورت الثورة؟ وما المشاريع السياسية التي طرحت لحلها؟

الأسباب التي أدت إلى اشتعال الثورة السورية:

١- انعدام الحياة السياسية وتأليه الحاكم:

انعدمت الحياة السياسية في سورية بالمعنى الحقيقي منذ مجيء حزب البعث إلى الحكم عام ١٩٦٣، فلم يعد هناك رأي للشعب في أي وضع من أوضاعه: فلم تكن هناك أي مشاركة من أطراف الشعب في قيادة البلاد وتوجيهها، ولم تكن هناك انتخابات

^١ كُتِب هذا البحث في بداية الثورة السورية.

حقيقية وليست هناك محاسبة للمسؤولين وليس هناك تداول للسلطة إلخ.....، بل اختزل الحزب الحياة السياسية-في البداية- في أعضائه، ثم في أسرة الأسد وحدها، التي أصبحت محور الحياة السياسية وجوهرها.

أما الطبقة الوسطى وهي الطبقة الأهم في أي مجتمع، وهي الطبقة القادرة على بلورة وحمل أي مشروع سياسي، فقد استطاع حافظ الأسد تهميشها ومحاصرتها بعد عام ١٩٧٠، من خلال ربطها بالأجهزة الأمنية المختلفة، فأوجب على مفكريها ومبدعيها أن يخضعوا لتلك الأجهزة، وأن يحفظوا بمباركتها، وبهذا حصر السياسة بشخصه وبأسرته وأزلامه ومن يدور في فلكه، وعندما خلفه ابنه بشار سار على نفس النهج، بل تضخم دور الأجهزة الأمنية في عهده، وأصبحت هي التي تصوغ الحياة السياسية، فالانتخابات والنقابات واتحادات الطلبة ومجلس الشعب والوزراء إلخ..... كلها أدوات وبارق في أيدي الأجهزة الأمنية. ومن اللافت للنظر في الحياة السياسية السورية، التركيز على شخصية حافظ الأسد، حتى وصل هذا التركيز إلى درجة التآليه، فأصبحت تماثله في كل مدينة وقرية، وأصبحت صورته تملأ كل زاوية، كما أصبحت كل السلطات بيديه فهو رئيس الجمهورية، والقائد الأعلى للجيش، والأمين العام للقيادة القومية، والأمين العام للقيادة القطرية إلخ.....، وهذا التآليه لم تعهده الحياة السورية في سابق أيامها. لذلك فإن هذه الأوضاع السياسية جعلت الشعب السوري يعيش حالة اختناق سياسي، فما إن انطلقت الثورة حتى تفاعل الشعب معها، وهتف (الله يلعن روحك يا حافظ) تعبيراً عن غضبه عن انعدام أية حياة سياسية في الماضي، وتعبيراً عن تطلعه إلى حياة سياسية جديدة يكون مشاركاً فيها، وقادراً على التأثير فيها.

٢- تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر المدقع:

سورية بلد غني بموارده الطبيعية، فهي تحتوي سهولاً خصبة ومياهاً وافرة، وأيدي عاملة ماهرة، كما تحتوي تنوعاً طبعياً بين جبال ووديان وسهول إلخ....، ولكن الحكم

دأب على مصادرة الأراضي، والادعاء بأنها لأغراض ومنافع عامة، فاضطر أهلها للهجرة من مكائهم التاريخي (غادر الجزيرة - وهي المنطقة التي باستطاعتها وحدها أن تطعم سورية وجزءاً من الوطن العربي- ما بين ثلاثمائة ألف ومليون مواطن خلال الأعوام الستة الماضية، وقد بدأت المنظمات الدولية توزع هناك ثلاثة وعشرين ألف سلة غذاء يومياً)، وقد هاجر السوريون الذين صودرت أراضيهم ومزارعهم إلى مدن صفيح في ضواحي المدن، تحيط بمدن صفيح أقدم منها محرومة من معظم الخدمات الحياتية، هي في حقيقتها سكن عشوائي، يعيش فيها ٤٢ بالمائة من السوريين (المتوسط العالمي ٨ بالمائة).

وتوصل التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع إلى زيادة نسبة الفقراء، فوفق تقديرات عام ٢٠١٠ فإن حوالي ٧ مليون نسمة (٣٤,٣) بالمائة من إجمالي السكان، أصبحوا تحت خط الفقر، في حين أن خبيراً اقتصادياً قدره ب٣٧ بالمائة في حال احتسبت عتبة الفقر بثلاثة دولار في اليوم، وب٥٢ بالمائة في حال انطلق الحساب من دولارين.

كما بيّن ذلك التقرير إلى أن معدل البطالة وصل إلى ١٦,٥ بالمائة (٣,٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٩)، وقدرت البطالة بصورة غير رسمية ب٣٢ بالمائة (٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٩).

وقد انخفضت قدرة الناس الشرائية بحوالي ٢٨ بالمائة خلال الأعوام العشرة الماضية، وتدنّت نسبة استهلاك القوى العاملة (١٦ مليون سوري) إلى ٢٤ بالمائة من الدخل الوطني.

بالإضافة إلى هذه الصورة القائمة من تفشي البطالة وتدني مستوى المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية وانتشار الفقر، فإن الحياة الاقتصادية كانت مملوءة بالفساد، فلا بد من الرشوة من أجل إنجاز أية معاملة، ولا بد من إذلال المواطن نفسه أمام أجهزة الأمن، لأن كل شيء مرتبط بأجهزة الأمن المختلفة.

ونستطيع أن نقرر بكل وضوح ودقة بأن سورية أصبحت قسمين:

الأول: قلة من الناس تملك كل شيء، وهم آل الأسد ومن حولهم، بعد أن نهبوا كل خيرات ومقدرات سورية.

والثاني: وهم معظم الشعب، وهم لا يملكون شيئاً، ولا يجدون قوتهم، بل هم في فقر مدقع، مما أدى إلى ضيق الشعب وانفجاره، وكان هذا العامل الاقتصادي هو أحد العوامل التي فجرت الثورة في ٢٠١١/٣/١٥ .

٣-عداء الحزب للدين ومحاربة المتدينين:

لقد قام حزب البعث الذي استلم السلطة عام ١٩٦٣ على معاداة الدين ومحاربة المتدينين، ليس هذا فحسب، لكن الحزب استهدف منذ اللحظة الأولى اقتلاع الدين من حياة المجتمع السوري، لذلك كان تدميره لمسجد السلطان في حماة عام ١٩٦٤، ثم دخوله بالمصفحات والدبابات المسجد الأموي عام ١٩٦٥ إلخ....، وقد استمر على ذلك النهج طوال خمسين عاماً، فوضع المناهج لتحقيق ذلك في المدارس والإعلام والثقافة إلخ.....، لكنه فشل في اقتلاع الدين من حياة الناس فشلاً ذريعاً، فالشعب السوري شعب متدين، وقد جاءت الثورة التي انطلقت في ٢٠١١/٣/١٥ تعبيراً عن ذلك الفشل، فقد انطلقت من المساجد، وقد كان الثوار المتظاهرون الذين عرضوا أنفسهم لخطر الاعتقال وخطر الموت من المتدينين، لذلك فمن الممكن أن نعتبر أن نقمة جماهير الشعب السوري على معاداة الحزب للدين والمتدينين، ورغبتهم في أن يأخذ الدين حجمه ومكانه الطبيعي في حياتهم هو أحد العوامل التي جعلتهم يثورون من أجل تصحيح هذه الأوضاع الخاطئة.

٤-استخذاء النظام أمام إسرائيل:

من المعلوم أن حافظ الأسد هو الذي سلّم الجولان غنيمة سهلة باردة لاسرائيل عام ١٩٦٧ عندما كان وزيراً للدفاع، وهو الذي أذاع بيان سقوط الجولان مع أنه لم يكن

ساقطاً في الحقيقة، وعندما جاء ابنه بشار إلى الحكم عام ٢٠٠٠ بقيت سياسة الاستخذاء أمام اسرائيل مستمرة فقد قامت اسرائيل خلال العشر سنوات من حكم بشار بعدة عمليات ضد سورية، منها: تدمير موقع لإنتاج الوقود الذري في منطقة دير الزور، ومنها: تحليق الطيران الاسرائيلي فوق القصر الرئاسي في اللاذقية، ومنها: تدمير القاعدة العسكرية في عين الصاحب في لبنان والتابعة للقيادة العامة (أحمد جبريل) المؤيدة للنظام السوري، ومع ذلك لم يترك ساكناً، ليس هذا فحسب بل إنه لم يطلق رصاصة واحدة ضد اسرائيل لا هو ولا أبوه خلال ٤٥ عاماً في جبهة الجولان منذ عام ١٩٦٧، وتعتبر جبهة الجولان أهدأ الجبهات المحيطة بإسرائيل على الإطلاق، إن هذا الاستخذاء أمام اسرائيل مع كل دعاوي الممانعة والتصدي هو أحد العوامل التي دفعت الشعب إلى الثورة، وهو الشعب التواق إلى استعادة الجزء المختل من أرضه، وهي أرض الجولان التي تعتبر من أخصب أراضي الدنيا وأكثرها مياهاً.

٥-انعدام الكرامة:

أحس المواطن السوري بأنه لا كرامة ولا قيمة له، فهو معرض للاعتقال دون أسباب تذكر، وإن اعتقل فلا يعرف أحد في أي فرع قد أودع، وقد يبقى السنين الطوال ولا يراه أهله، ولا توجه له أية تهمة خلال سنوات الاعتقال التي قد تمتد إلى عقد أو عقدين أو أكثر، ولا يقدم إلى أي محاكمة، وقد يُقتل في السجن دون أن يعرف أهله ذلك، وقد حدث هذا مع عشرات الآلاف من الناس.

٦- تفشي الظلم وانعدام المساواة:

يعاني المواطن السوري من تفشي الظلم وانعدام المساواة، فهو لا يصل إلى حقوقه في أي مجال اقتصادي أو تجاري أو سكني أو مالي أو تعليمي الخ.... بشكل متساو مع

المواطن الآخر من أبناء الطائفة العلوية، ولا يصل إلى بعض حقوقه إلا من خلال الأجهزة الأمنية، وإن إحساس السوريين بعدم المساواة كان أحد العوامل التي دفعتهم إلى الثورة على هذا النظام.

٧-تغول الأجهزة الأمنية وسحقها للمواطن:

عطل النظام الأسدي كل عوامل الحياة الطبيعية في سورية من حياة سياسية واجتماعية واقتصادية إلخ....، وربط حياة الناس بالأجهزة الأمنية، فكانت هذه الأجهزة هي عصب هذا النظام، وتعددت ليصل عددها إلى (١٧) جهازاً، وعدد العاملين فيها ٣٦٥ ألف، وبلغت ميزانيتها ضعف ميزانية الجيش السوري، وشكلت -هذه الأجهزة- في مجموعها أخطبوطاً أحاط بالمواطن وأحصى أنفاسه، وحاسبه على كل تحركاته وسكناته، وبث الخوف والرعب اللامحدود في كل كيانه، وجعله قلقاً ومتوتراً من أن يقع في قبضة أحدها، وربط النظام بهذه الأجهزة كل شؤون المواطن من سفر وتصدير وبيع وشراء وتجارة وتعليم وإعلام إلخ....، وهذا ما جعلها تتغول وتصبح كابوساً في عقل المواطن ونفسه.

ولقد كانت هذه الأجهزة الأمنية وتغولها عاملاً رئيسياً في مشاركة الناس في هذه الثورة ليتخلصوا من عذابات وإرهابات هذه الأجهزة الأمنية.

هذه أهم العوامل التي دفعت المواطن السوري إلى الثورة، لأنه يريد أن يعيش حياة عادية يمارس فيها حقوقه وواجباته، ويساهم في بناء وطنه وإعلاء كيان أمته، فتار على هذا النظام، وكانت البداية متواضعة، بعد أن انتصرت الثورتان في تونس ومصر، فتنادى بعض المواطنين إلى التظاهر السلمي في ١٥/٣/٢٠١١، لكن تلك المظاهرات قمعت ولوحقت من قبل الأجهزة، ثم قام بعض أطفال درعا بكتابة شعارات تندد بحكم الأسد،

وهنا بدت وحشية النظام، فاستدعى الأطفال واستدعى الأهالي وعاقبهم أشد العقاب، ومن هنا كانت البداية، فتنادت المحافظات الأخرى لنصرة أهل درعا، فاشتعلت الثورة، وعمت المظاهرات معظم المدن السورية وقراها مطالبة بالحرية والإصلاح والمساواة والعدل إلخ.....، وكانت المظاهرات سلمية، لكن النظام قمعها بالقوة، وقتل عشرات المتظاهرين واعتقل الآلاف، وأصر الشعب على سلمية الثورة واستمر الأمر على هذا المنوال لمدة ستة أشهر دون أن يتغير شيء على الأرض، مما اضطر بعض الجنود والضباط إلى التمرد على القيادات التي تأمرها بالقتل، والانشقاق عنها، وقد تشكل "الجيش الحر" من هؤلاء المنشقين من أجل حماية المدنيين، وبهذا تشكل جناح عسكري للثورة، كان القصد منه الدفاع عن المدنيين ورعايتهم من بطش النظام الوحشي وتنكيله.

ونحن الآن سنتحدث عن بعض النتائج لبطش النظام، فسنحدث عن الشهداء، والجرحى، واللاجئين ومجازر النظام والتطورات السياسية التي وقعت على الأرض.

نتائج الثورة السورية على الشعب السوري:

١ - الشهداء:

لم تتوقف الثورة منذ أن انطلقت في ١٥/٣/٢٠١١ عن القيام بفعاليات التظاهر والدعوة إلى إسقاط النظام، والتطلع إلى الحرية والكرامة والعدالة والمساواة إلخ.....، لكن النظام استعمل في مواجهة الثورة كل آتته العسكرية من دبابات وطائرات وراجمات صواريخ ومدركات، فقتل عشرات الآلاف، وجرح مئات الآلاف، واعتقل كذلك مئات الآلاف، ودمر أحياء وقرى بكاملها، وما نحن ننقل بعض الأرقام والحقائق التي وردت في منظمات حقوق عالمية حتى ٢٩ مايو ٢٠١٢، فكانت أعداد الشهداء كما يلي:

مجموع الشهداء الذين سقطوا ١٤٠٩٣

عدد الأطفال بينهم ١٠١٢ (بينهم ٧٧٧ ذكراً و ٢٣٥ أنثى)

عدد النساء ٨٦٥ امرأة

عدد الذين استشهدوا تحت التعذيب ٥٤٥

وقد ذكرت إحدى المؤسسات أن عدد الشهداء يومياً ٣٦ شهيداً

٢- الجرحى:

أدى قصف الأحياء والقرى المدن إلى إصابة عشرات الآلاف بجروح متعددة، وقد تؤدي إلى إعاقة بعضهم أو إلى وفاتهم، وهؤلاء المرحوحون يتعدون عن الذهاب إلى المستشفيات والمستوصفات الحكومية لأنهم يخافون أن يتعرضوا إلى القتل أو الاعتقال والتحقيق والاتهام والمحاسبة مع أنهم في الحقيقة ضحايا النظام، لذلك تجد معظم الجرحى يداوون في مشافي ميدانية، أو يذهبون إلى الدول المجاورة مثل لبنان أو الأردن أو تركيا، والمشافي الميدانية لا تمتلك الحد الأدنى من الأدوات الطبية ومن مستلزمات العلاج، وقد نقلت القنوات الفضائية صوراً لهذه المشافي الميدانية، وأشارت إلى قصورها.

كما تحدثت منظمات طبية أهلية كمنظمة "أطباء بلا حدود" عدداً من المرات عن نقص في الدواء والعلاج، وأشارت إلى ضرورة إمداد الداخل ورفع القيود عن مثل تلك الحاجات، ولكن النظام رفض كل تلك الطلبات وتجاهلها.

٣- المعتقلون:

ذكرت مكاتب حقوق الإنسان أن عدد المعتقلين في سورية أكثر من ٢٥ ألف شخصاً، في حين أن عدد الذين تعرضوا للاعتقال من بداية الاحتجاجات يصل إلى مائة ألف، وقد تحدث تقرير منظمة العفو الدولية عن أنواع التعذيب في السجون السورية، وأحصى التقرير (٣٩) نوعاً من التعذيب، نقل منها: الضرب، الفلقة، الدولار، بساط

الريح، العبد الأسود، الكرسي الألماني، الكرسي السوري، الغسالة، إطفاء السجائر في أي جزء من الجسم، الفروج، الشبح، الحرق، ثقب ظهر الضحية أو صدرها بقضيب معدني مدبب وساخن، تعليق الضحية من العنق بطريقة لا تكسر الفقرات، تعليق الضحية بمراوح السقف وضربه وهي تدور، قلع أطراف القدمين واليدين إلخ.....

٤- مجازر النظام:

وقد وقعت عدة مجازر في سورية من أبرزها مجزرة الحولة التي وقعت في ٢٥/٥/٢٠١٢، وقد ذهب ضحيتها أكثر من مائة شهيد، كان عدد الأطفال فيهم ثلاثون طفلاً، وقد ساهم فيها الجيش السوري بأن قصف المنطقة بالمدفعية، وشكل غطاء للشبيحة الذين هاجموا قرى الحولة وذبحوا بعض ضحاياهم بالسكاكين، وقتلوا الآخر بالرصاص عن قرب، ولم تسمح الحكومة لأية لجنة تحقيق دولية أو محايدة في تقصي حقيقة المجزرة. ووقعت مجزرة أخرى في قرية "قبيرة" في محافظة حماة بتاريخ ٦/٦/٢٠١٢، وذهب ضحيتها حوالي مائة شهيد، وحدثت بنفس الطريقة التي وقعت فيها مجزرة الحولة، إذ هاجمها الجيش والشبيحة، واستشهد عدد من أهلها بالذبح، وآخرون بإطلاق النار، وقد منع الجيش السوري المراقبين الدوليين الذين جاءوا بعد المجزرة مباشرة من معاينة الواقعة من أجل ألا يسجلوا أية وقائع تدين النظام بشكل مباشر، وقد سمح لهم بمعاينة مسرح الجريمة بعد يومين من حدوث المجزرة بعد أن رتب مسرح الجريمة بالصورة التي تناسبه، وبعد أن أخفى دوره فيها.

٥- صور من التدمير الذي لحق القرى والمدن:

وقد دمر النظام عدداً من القرى وعدداً من الأحياء في عدد من المدن، ويمكن أن نذكر من تلك القرى التي دمرت في ريف حمص: دير بعلبة، تلييسة، القصير إلخ.....،

ودمر عدداً من الأحياء في حمص منها: حي بابا عمرو الذي حاصره وسلط عليه مدافعه وصواريخه لما يقرب من شهر، وقد دمر أحياء أخرى في حمص مثل: حي الخالدية، والبياضة، وباب السباع وكرم الزيتون إلخ.....، وتذكر التقارير أن النظام دمر ثلثي مدينة حمص التي أصبحت مهجورة وشبه خالية.

ودمر النظام السوري عدداً من القرى في محافظة درعا، وإدلب ودير الزور، ودمر جانباً من المدن الثلاث، كما دمر عدداً من القرى في ريف دمشق، كما أتلّف النظام بعض المحاصيل الزراعية في بعض القرى.

٦- اللاجئون:

فرّ السوريون من قراهم ومدنهم، خوفاً من بطش النظام وتنكيله ووحشيته، ولجأوا إلى الدول المجاورة، وهي: تركيا والأردن ولبنان إلخ..، وفرّ آخرون إلى مناطق داخلية. وقد ناهز عدد اللاجئين في الدول الثلاث وفي المناطق الداخلية المليونين، والرقم مرشح للازدياد مع الوقت، ومع استمرار الظروف نفسها، ومع ازدياد قمع النظام وبتطشه، ويعيش اللاجئون في ظروف اقتصادية وصحية وتعليمية واجتماعية سيئة جداً، فبعضهم يعيش في خيام، وبعضهم الآخر تكدس في غرف ضيقة، ويعانون البرد في فصل الشتاء، ومن الحر في فصل الصيف، ويعانون من نقص في المواد التموينية إلخ...، لذلك فمن واجب الأمة الإسلامية أن تمد يد العون لهم بكل ما تستطيع، فتطعم جائعهم، وتداوي مريضهم، وتكسو عاريهم، وتذهب عنهم الحزن والروع، ويجب أن تقوم المنظمات العربية والإسلامية بهذا الواجب قبل أن تقوم به منظمات أجنبية تبشيرية، ويجب أن يقوم بهذا الواجب جميع مسلمي العالم تحقيقاً لقوله ﷺ: « مثل المسلمين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحوى والسهر » .

التطورات السياسية في قضية الثورة السورية:

خرجت المظاهرات في سورية في ١٥/٣/٢٠١١ مطالبة: بالحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية، وبالمشاركة في القرار السياسي، وبإنهاء الفساد، وإبعاد الفاسدين، وكف قبضة الأجهزة الأمنية عن التدخل في كل صغيرة وكبيرة إلخ...، لكن النظام السوري استخف بالثورة السورية في بدايتها، واعتبر أن ما حدث في تونس ومصر لا ينطبق على سورية، وأن سورية غير تونس ومصر، وظن أنه يمكن أن يحل مشكلة الثورة بالقبضة الأمنية التي امتلكها، والتي عالج بها أزماته السابقة، لذلك بطش بالأطفال الذي خرجوا في درعا متأثرين بما شاهدوه على القنوات القضائية، هاتفين: "إجاك الدور يا دكتور"، كما بطش بأهاليهم، وهدد المحافظة جميعها، وهدد جميع الوفود التي توسطت لحل الموضوع، لكن استمرار المظاهرات، وإصرار الناس على مطالبهم جعله يلجأ إلى خطة ذات ثلاث شعب:

الأولى: تمديد جماهير الشعب السوري بقبضته الأمنية، وتحويلهم، وإرهابهم، من أجل ألا يعودوا إلى التظاهر، واستخدام القوة معهم، واللجوء إلى الاعتقال والتعذيب والقتل أحياناً إلخ...، لكن كل ذلك لم يرهب الجماهير ولم يخففهم، بل استمروا في التظاهر والمطالبة بإسقاط النظام.

الثانية: اعترافه بأن هناك حاجة لإصلاح الأوضاع المتردية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلخ... منذ مجيء بشار إلى الحكم، وأكد ذلك في المؤتمر القطري الذي انعقد في عام ٢٠٠٥، لكن ذلك لم يتحقق -حسب زعمه- لسبب احتلال أمريكا للعراق عام ٢٠٠٣، وتقديم الأمن على الإصلاح، لذلك فإن النظام بعد أن اشتعلت الثورة بدأ بدراسة تغيير الدستور وبالذات المادة التي ترهن سورية بيد حزب

البعث، والتي تعتبر أن حزب البعث هو قائد الدولة والمجتمع، وبالفعل أجرى بعض الرتوشات على وضعه، فأصدر قانوناً جديداً للانتخاب، وأصدر قانوناً جديداً للأحزاب إلخ...، ثم أجرى انتخابات جديدة في شهر أيار (مايو) من عام ٢٠١٢ من أجل انتخاب مجلس شعب جديد إلخ...، لكن الشعب استخف بكل هذه الإجراءات، واعتبرها غير حقيقية، لأن النظام كان قد فقد مصداقيته، لذلك استمرت جماهير الشعب في التظاهر مصرّة على مطالبها في الحرية والعدالة والمساواة والأمن والكرامة إلخ..

الثالثة: ادعاء النظام أن مجموعات إرهابية هي التي تقود هذه الجماهير الثائرة، وأن هذه المجموعات ممولة من الخارج، وهذا الإرهاب تحارب به القوى الخارجية سورية عقاباً لها على موقفها في التصدي لإسرائيل والامبريالية العالمية، ثم اتهم صراحة كلاً من قطر والسعودية بأنهما وراء هذه الحملة الإرهابية، لذلك لجأ النظام إلى القتل والبطش والتدمير والاعتقال والتعذيب إلخ.. مستخدماً كل أجهزته الأمنية التي بناها، والتي ظن أنه ستحل له هذه الأزمة، لكنه تجاهل أنه هو سبب هذه الأزمة، وأن أجهزته الأمنية هي عامل رئيس في هذه الأزمة، وتجاهل أن الشعب مصر على أن يحيا حياة جديدة ملؤها الكرامة والحرية والمساواة والعدل والبناء والحضارة والسلام إلخ....

مشروع الجامعة العربية لحل الأزمة في سورية:

إزاء استمرار الثورة السورية وخروج التظاهرات مطالبة بالحرية والكرامة والعدالة.... تفاعلت بعض الدول العربية، وصاغت مشروعاً باسم الجامعة العربية طالب النظام السوري بوقف القتل والتدمير، وإطلاق سراح المعتقلين، والسماح بالتظاهر...، وبالفعل اضطرت سورية إلى الموافقة على مشروع الجامعة العربية بعد مفاوضات ومساومات وتعديلات أدخلت على مشروع القرار، وقد ترأس وليد المعلم وفد سورية، كما ترأس نبيل

العربي الأمين العام للجامعة العربية وفد الجامعة، واشترك معه حمد بن جاسم رئيس وزراء قطر في إجراء الحوار مع سورية.

وكان هدف سورية من الموافقة على القرار هو امتصاص الضغوط عليها من أجل أن تكسب مزيداً من الوقت لعلها تستطيع القضاء على الثورة، وقد أرسلت الجامعة العربية وفداً من المراقبين بقيادة الفريق الدابي من أجل التأكد من تنفيذ مشروع الجامعة العربية، وانتشر المراقبون في عدد من المدن والقرى، لكن سورية لم تنفذ ما هو مطلوب، واستمر القتل والاعتقال والتدمير دون احترام لأي اتفاق، مما حدا ببعض الدول العربية مثل السعودية إلى سحب ممثليها من بعثة المراقبين العرب، لأنها لم تشأ أن تكون شاهد زور في مشروع الجامعة العربية، ثم تبعتها دول مجلس التعاون الخليجي في سحب ممثليها من بعثة المراقبين، ثم أعلن عن فشل مشروع الجامعة الذي لم تطبق سورية شيئاً منه واستمرت في القتل والتدمير والتشريد إلخ...

ومن الجدير بالذكر أن تدمير حي بابا عمرو في حمص وتشريد أهله منه وقتل المفات منهم، قد وقع أثناء قيام بعثة المراقبين بعملها في سورية وأثناء زيارتها المتكررة له.

مشروع الأمم المتحدة بالتعاون مع الجامعة العربية:

اتجهت الجامعة العربية إلى الأمم المتحدة بعد أن فشل مشروعها، واستصدرت مشروعاً مشتركاً بينها وبين الأمم المتحدة، واعتمدت كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة كمبعوث إلى سورية لتنفيذ هذا القرار، وقد احتوى مشروع القرار على ست نقاط، ومنها:

سحب المظاهر المسلحة من المدن والقرى ، إطلاق سراح المعتقلين، السماح بالتظاهر السلمى، وقف القتل والتدمير، وإرسال بعثة مراقبين دوليين من أجل تنفيذ البنود السابقة.

وقد وافق النظام السوري -كعادته- على المشروع من أجل كسب الوقت، واستقبل بعثة مراقبين من (٣٠٠) مراقب، لكنه لم ينفذ شيئاً من القرار، واستمرت الدبابات منتشرة بين البيوت، واستمر الجيش منتشراً بكثافة في القرى والمدن، واستمر في إطلاق النار على المتظاهرين السلميين، وقد وقعت أكبر مجزرتين بوجود المبعوثين الدوليين وهما: مجزرة الحولة في حمص في ٢٥/٥/٢٠١٢، ومجزرة القبية في حماة في ٦/٦/٢٠١٢.

ماذا تريد الثورة والثوار؟

من الواضح أن النظام السوري قد أفضل -أيضاً- المشروع الأممي العربي بقيادة كوفي عنان، وهذا يعطي ترجيحاً لحكم الثورة على النظام، فماذا تقول الثورة؟ وماذا تريد؟ تقول الثورة المتمثلة في المجلس الوطني: إن النظام السوري غير صادق في دعواه قبول المشاريع المختلفة، وقد خسر مصداقيته أمام الشعب، وهو لا يريد أي تغيير حقيقي، وكل ما وضعه من قوانين، وأجراه من مراسيم لا يغير شيئاً من حقيقة الوضع، وهو يريد استمرار القتل والتشريد والتدمير ونشر الخوف من أجل أن يستمر مسيطراً على سورية وقدراتها، لذلك فإن المعارضة تطالب المجتمع الدولي بعودة أمور:

الأول: إجبار النظام السوري على إيقاف قتل الشعب تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما استعملته في أماكن أخرى مثل الصرب وكوسوفو، لأن البند السابع يسمح باستعمال القوة مع النظام السوري من أجل إجباره على إيقاف قتل الشعب وتدمير بيوته وتشريدته.

الثاني: تطلب الثورة السورية إيجاد ملاذات آمنة يلجأ لها السوريون في الأراضي السورية المخاضية لتركيا أو لبنان أو الأردن، هرباً من القتل، وتحميها قوات دولية، وتطلب

المعارضة أيضاً بإيجاد طرق آمنة في الداخل توصل إلى تلك الملاذات الآمنة، وهو ما قامت به الأمم المتحدة في أكثر من مكان من أوروبا وآسيا.

الثالث: تطلب الثورة السورية بالسماح بتسليح الجيش الحر من أجل أن يدافع عن المدنيين، وأن يتصدى لآلة القتل التي تفتك بالشعب السوري الأعزل.

الرابع: تطالب الثورة السورية –أيضاً– بفرض الحظر الجوي على طائرات النظام السوري، لأن النظام يستعمل طائراته الحربية ومروحياته في قصف الأحياء والتجمعات والقرى. والسؤال الآن: من أين استمد النظام السوري القدرة على قمع الثورة، وعلى الاستمرار في البطش والقتل والتدمير؟

هناك عدة أطراف لعبت أدواراً في تمكين النظام من الاستمرار في التصدي للثورة وهي:

أولاً: إيران

ثانياً: حزب الله

ثالثاً: روسيا

ونحن سنلقي الضوء على دور كل طرف.

أولاً: إيران:

لعبت إيران دوراً رئيسياً في دعم النظام منذ بداية الثورة، وقد قدمت هذا الدعم منطلقاً من مصالح طائفية، ونستطيع أن نؤكد أنه لولا هذا الدعم لسقط النظام خلال شهر أو شهرين، وقد تنوعت أشكال الدعم الإيراني لسورية فقد اشتملت على:

الدعم المالي: فقد ضخّت إيران مليارات الدولارات من أجل دفع رواتب موظفي النظام ورجال الجيش، وموظفي الأجهزة الأمنية، ولولا هذا الدعم المالي لأفلس النظام وانهار بأسرع مما نتصور.

الدعم الاقتصادي: فقد أمدت إيران النظام السوري بالخرافات التي يحتاجها في تحريك آتته العسكرية وبمختلف المواد الاقتصادية التي يحتاجها في وجوده وحياته. الدعم المخابراتي: فقد وضعت إيران خبراتها في استعمال الأجهزة الالكترونية من أجل التنصت على جماهير الشعب، وفي تفريق المظاهرات، وفي أساليب انتزاع الاعترافات من المعتقلين تحت يد أجهزة أمن النظام السوري مما ساعده في رفع كفاءة أجهزته الأمنية وزيادة قدرته على التصدي للثورة.

الدعم العسكري: دعمت إيران النظام السوري بالأسلحة حيناً، وبالخبراء العسكريين حيناً آخر، وبالجنود حيناً ثالثاً، وقد أكد الحقيقة الأولى مصادرة تركيا لشحنات أسلحة كانت محمولة في طائرات إيرانية عبر الأجواء التركية، وقد أكد الحقيقة الثانية اعتقال الجيش السوري الحر لعدد من هؤلاء الخبراء في مناطق مختلفة من سورية.

ثانياً: حزب الله:

أيد حزب الله النظام السوري علناً، وصرح بالوقوف إلى جانبه، ودعمه، وقد أكد أهل الثورة في الداخل أن هناك مقاتلين من حزب الله يقفون إلى جانب النظام ويتصدون للثورة السورية، وتعدت مساندة حزب الله النظام السوري داخل سورية إلى مساندته في لبنان، فهو يتجسس على السوريين الهاربين من بطش النظام، ويساعده على اختطافهم وإرسالهم إلى سورية.

ثالثاً: روسيا:

يمكن أن نعتبر روسيا عاملاً رئيسياً في دعم النظام السوري، وفي تغذية قدرته على البطش والقتل والتدمير من خلال دورين: السياسي، والعسكري.

أما الدور السياسي فإن روسيا هي التي وقفت في المحافل الدولية مانعة أية إدانة للنظام، ومدافعة عنه، وحائلة دون اتخاذ قرار من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو الذي يسمح باستعمال القوة لحماية المدنيين.

أما الدعم العسكري فهي الدولة الرئيسية في بيع السلاح له، وفي تجديد ترسانته العسكرية، وفي تمويله بكل ما يحتاج من أجل قتل الشعب السوري.

مواقف دول العالم من الثورة السورية:

من الواضح أن موقف العالمين العربي والإسلامي من الثورة السورية كان دون المستوى المطلوب، ويبقى الأمل حياً بأن تتطور هذه المواقف إلى الأفضل في مختلف مجالات الدعم الإغاثي والسياسي والعسكري إلخ.....

أما دول الغرب فما زالت مواقفها كلامية فقط، فهي تدين أفعال النظام الأسد المجرم ولكنها لا تلي طلبات الثورة السورية في إيجاد ملاذات آمنة أو ممرات إنسانية إلخ.....، ولا تتخذ إجراءات عملية صارمة في حق الإجرام الذي يرتكبه النظام الأسد، وهي في هذا تقدم المصالح على المبادئ.

الخلاصة:

من الواضح أن الثورة انطلقت في سورية، ولن تتوقف—بإذن الله— إلا بعد تحقيق هدفها الرئيسي وهو اقتلاع هذا النظام الذي أهلك الحجر والبشر، وأفسد العقول والنفوس، ومن الواضح أن العالم لم يتحرك التحرك المناسب مع جسامه التضحيات التي يقدمها الشعب السوري.

لذلك فإن الثورة تبني آمالها وثقتها أولاً بالله القوي القاهر المنتقم قاصم الجبارين،
ثم بأمته الإسلامية التي توقن بأنها لن تتخلى عنها وستقف إلى جانبها، قال تعالى:
"ولقد حققت كلمتنا لعبادنا المرسلين. إنهم لهم المنصورون. وإن جندنا لهم الغالبون".

* * *

رسالة مفتوحة إلى الفلسطينيين في سورية

أبدأ رسالتي إليكم -إخواني فلسطيني سورية- بأن أترحم على شهدائنا في مخيم الرمل في اللاذقية، ومخيم اللاجئيين في درعا، ومخيم العودة في حمص، ومخيم النيرب في حلب، ومخيم اليرموك في دمشق إلخ....، وبأن أدعو بالشفاء العاجل لجميع الجرحى.

إخواني فلسطيني سورية: من الواضح أن هناك معركة حامية الوطيس تدور رحاها بين الشعب السوري وبين نظام البعث، وتنطلق أصوات بين وقت وآخر تدعوكم إلى الوقوف على الحياد في هذه المعركة، وتدعي أنه لا ناقة لكم ولا جمل في هذه المعركة، وليس من شك بأن هذه الأصوات تدعوكم إلى الوقوع في الخطأ وإلى ارتكاب الخطيئة، وذلك لعدة أسباب:

أولها: أن هذه المعركة قائمة بين الحق والباطل، بين الخير والشر، بين الحرية والاستبداد، بين الصلاح والفساد ، وليس من شك بأنه ليس هناك حياد بين هذه الثنائيات، فأنتم مع الحق والخير والحرية والصلاح إلخ....، وأنتم ضد الباطل والشر والاستبداد والفساد والسرقفة والنهب إلخ.....

ثانيها: إن إخوانكم السوريين ليسوا غرباء عنكم، بل أنتم وهم أبناء أمة واحدة، تجتمعون على لغة واحدة وتاريخ واحد، وتشتركون في ثقافة واحدة، وتتطلعون إلى آمال واحدة وتلتقون في بناء نفسي وعقلي واحد إلخ.....، وهذا يعني أن معركة سورية هي جزء من معركة الأمة التي نلتقي سوياً على صعيدها، وهذا يستلزم مساعدتنا للثورة ووقوفنا إلى جانب الثوار.

ثالثها: إن استخداء النظام السوري أمام إسرائيل من جهة، وغياب الخطوات الجدية في استرجاع الجولان المحتل منذ عام ١٩٦٧ من جهة ثانية، وهدوء الحدود مع إسرائيل لمدة تزيد عن أربعين عاماً من جهة ثالثة، كانت العوامل التي ثار الشعب السوري من أجلها، لذلك فإن انتصار الثورة يشكل انتصاراً لثورة فلسطين وشعب فلسطين.

من الجلي أن أعداءنا عندما حللوا واقعنا وجدوا أن قوتنا تأتي من وجود أمة واحدة تحتل أرضاً واسعة في بلاد الشام والعراق والجزيرة العربية ووادي النيل إلخ....، لذلك عملوا على تقسيم هذه البلاد، وكان تقسيم سايكس-بيكو بعد الحرب العالمية الأولى هو الثمرة الأولى لهذا المخطط، ولكن الأعداء لم يستطيعوا أن يجعلوا هذه الحدود حواجز بين أبناء الأمة الواحدة، وبقي أفراد هذه الأمة متواصلين رغم الحدود المصطنعة، لذلك فإن القضية الفلسطينية في ثورة عام ١٩٣٦ استقطبت مجاهدين من سورية ومن لبنان ومن العراق إلخ....، وكانت قيادة عز الدين القسام -وهو من سورية- لحركة جهادية مسلحة عام ١٩٣٥ واستشهاده على ثرى فلسطين أكبر دليل على تجاوز أبناء الأمة لكل الحدود المصطنعة، وقيامهم بالواجب المطلوب منهم دون اعتبار لهذه الحدود.

وقد جاءت قيادة الحاج أمين الحسيني للقضية الفلسطينية في منتصف الثلاثينات، وهي القيادة التي تلت قيادة القسام سائرة على نفس المنهج، فلم يكن يقيم وزناً لهذه الحدود المصطنعة، وكان يساهم في كل الأحداث المحيطة، ويضع ثقل فلسطين في كل قضايا أمته حسبما يتطلب الموقف، ومن الوقائع البارزة في هذا المجال والتي تؤكد ما نذهب إليه، هو مساهمته مع رشيد عالي الكيلاني في عام ١٩٤٢ في عمل إنقلاب على الحكم الهاشمي في العراق، من خلال التعاون مع دول المحور وأبرزها ألمانيا، واضطراره إلى الهرب من العراق والفرار عبر تركيا إلى ألمانيا عندما فشل الانقلاب.

ومن الجدير بالملاحظة أن حركة فتح التي أنشأها ياسر عرفات عام ١٩٥٤ هي أول حركة فلسطينية، وربما أول حركة عربية قامت على الوطنية الصرفة ودون أي محتوى أيديولوجي، مع أن المنطقة كانت تعج بالتوجهات الإسلامية والقومية والإشتراكية والشيوعية إلخ.....، وقامت حركة فتح على مبدأ الحياد بين الحكام والشعوب، وأكملت ذلك بأن جعلت القضية الفلسطينية خاصة بالفلسطينيين وليست قضية عربية إسلامية، وقد جاء ذلك بعد هزيمة الأنظمة القومية العربية أمام إسرائيل عام ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل لسيناء من مصر، وللضفة الغربية من الأردن، والجولان من سورية، فأرادت تلك الأنظمة القومية العربية المهزومة أن تغطي جانباً من عجزها وفشلها، فأبرزت حركة فتح إعلامياً بعد معركة الكرامة في ربيع عام ١٩٦٨ في غور الأردن، ودعمتها بالمال والسلاح من أجل أن تمتص جانباً من نقمة الشعوب العربية عليها جراء هزيمتها المنكرة.

وقد قبلت حركة فتح أن تلعب هذا الدور نتيجة فراغها الأيديولوجي من جهة، ونتيجة وقوفها على الحياد بين الحكام والشعوب من جهة ثانية، وكانت نتيجة ذلك أن حركة فتح لم تستطع أن تحرز تقدماً حقيقياً للقضية الفلسطينية وذلك بسبب تلك الأخطاء التي سبق الإشارة إليها.

ثم تبعت بعض الحركات الإسلامية -للأسف- حركة فتح في تكرار الخطأ نفسه، وهو الحياد بالنسبة للأوضاع الداخلية للأنظمة العربية، وهو يعني السكوت على فساد الحكومات واستبدادها وظلمها وتقصيرها وسرقتها وخيانتها وخطأ منهجها الإقتصادي والسياسي إلخ.....، وقد بدأت حركة الجهاد الإسلامي بذلك المنهج، وتبعتها حركة حماس بصورة أقل.

لقد ثبت خطأ ذلك المنهج الذي بدأته فتح، وهو تجاهل الأوضاع الداخلية للدول العربية، والسكوت عن الخطأ والفساد والاستبداد، فنحن أبناء أمة واحدة مع إخواننا في سورية ومصر وتونس ولبنان إلخ....، وكل خير وصلاح وعدل وصواب يحصلون عليه هو خير وصلاح وعدل وصواب يصيبنا ويدفع قضيتنا إلى الأمام، وكل شر وفساد وظلم وباطل يقع عليهم هو شر وفساد وظلم وباطل يقع علينا ويدفع قضيتنا إلى الوراء، لذلك فعلياً أن نقلع إلى الأبد عن منهج السكوت على المظالم والفساد والاستبداد، بل يجب علينا أن نساهم مع كل شعوب أمتنا في اقتلاع هذا الظلم والفساد والاستبداد، فينعكس ذلك علينا جميعاً حرية ونوراً وضياءً وعدلاً إلخ....

ومن أخطر الأمور التي واجهت أمتنا في المرحلة الماضية بروز التوجهات القطرية ورسوخها في حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلخ....، وهناك تخطيط من أجل أن تصبح هذه الحدود المصطنعة حدوداً نهائية بين أمتنا، وتتحول هذه الأمة الواحدة إلى أمة: فتكون هناك أمة أردنية، وهناك أمة فلسطينية، وهناك أمة لبنانية، وهناك أمة سورية، وهناك أمة كويتية إلخ....

وقد أصابت شرور القطرية القضيتين: الفلسطينية والسورية، أما القضية الفلسطينية فقد أضعفها تحولها إلى قضية تخص الفلسطينيين، وهو ما بدأت به فتح، فجعل انتصارها صعباً إن لم يكن مستحيلًا على العدو الصهيوني، لذلك يجب أن يسعى جميع المخلصين إلى أن تكون قضية فلسطين قضية الأمة - مرة ثانية - كما كانت في السابق منذ القرن التاسع عشر، وعليهم أن يفعلوا كل الأدوات والمناهج التي تحقق ذلك.

أما الثورة السورية فقد أصابها شرور القطرية، فاستفرد النظام السوري المجرم بالشعب السوري فأعمل فيه آله العسكرية والأمنية قتلاً وتدميرًا وتشريدًا إلخ....، وقد

رافق ذلك سكوت دولي وعربي على هذه الجرائم بسبب تغليب المصالح على المبادئ في هذه المواقف، فلم يبق أمام الشعب السوري إلا أن يعود إلى حضن أمته، وتعود أمتة إليه وتنجده وتمده بكل أنواع العون، وهذا ما يجب أن يتحقق، وسيكون ذلك بداية الانعتاق من القصرية وشرورها على مستوى الثورة السورية وثورات الأمة القادمة.

* * *

أضواء على مشروع الولي الفقيه

وجهت بعض الجماعات والشخصيات دعوة إلى أبناء الأمة الإسلامية، تدعوهم فيها إلى مواجهة مشروع الولي الفقيه الذي يعيثُ فساداً في سورية وغيرها من البلدان العربية.

وإني إذ أؤمن هذا التوجه، وأعتقد أن هذا البيان قد وجه الأنظار إلى مشروع خطير يفتك بجسم الأمة، ويهدف إلى تفتيتها، ومن الواجب التصدي له ووضع الخطط وحشد الإمكانيات من أجل ذلك، قبل أن يستفحل ضرره، ويستشري خطره.

وأعتقد أن المتابع لشؤون الأمة، يدرك أن هناك مشروعين لتدمير الأمة وتمزيقها والسيطرة عليها وهما:

الأول: المشروع الصهيوني، والذي بدأ خططه منذ نهاية القرن التاسع عشر، والذي أفلح في إسقاط الخلافة العثمانية، ثم في إقامة إسرائيل، ومازال يسعى إلى تمزيق الأمة وتفتيتها وإضعافها من أجل أن تبقى إسرائيل هي القائدة لدول الشرق الأوسط.

الثاني: مشروع الولي الفقيه الإيراني، والذي بدأ منذ أن وصل الخميني إلى الحكم في عام ١٩٧٩، والذي يخطط لنشر المذهب الشيعي، وتحويل الشيعة إلى أكثرية الأمة، وهو من أجل تحقيق هذه الغاية يلتقي مع المشروع الصهيوني في إضعاف الأمة، وتفتيتها، وتمزيقها، ويتعاون معه في بعض الأماكن والأحيان.

وليس من شك بأن الواعين من أبناء الأمة هم الذين يتصدون لكلا المشروعين باعتبارهما يشكلان خطراً على الأمة، أما المغفلون، والمصابون بقصور الإبصار فهم الذين

يرون أن هناك مشروعاً واحداً يستهدف الأمة هو المشروع الصهيوني، ويتهمون من يقول بالمشروعين بالعمالة للصهيونية.

والسؤال الآن: ما المراحل التي قطعها مشروع الولي الفقيه منذ عام ١٩٧٩؟

بدأ مشروع الولي الفقيه بالقضية الفلسطينية، لأنه وعى أنها خير مدخل إلى قلوب مسلمي العالم، وقد ذكر الخميني في أحد اجتماعاته مع المقربين منه أنه إن لم يكن لنا رصيد في القضية الفلسطينية فعملنا السياسي لا قيمة له، لذلك ركزت إيران على فتح أبوابها للمنظمات والحركات والشخصيات الفلسطينية، وكان ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أول من زار الخميني عام ١٩٧٩ من الشخصيات العالمية، لكن التحالف بين إيران ومنظمة التحرير انفككت عراه بعد أن بدأت الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠، لكن إيران استمرت في البحث عن أصدقاء وحلفاء جدد في الساحة الفلسطينية، فأقامت علاقات وثيقة مع حركة الجهاد في بداية الثمانينات، وأمدتها بالأموال، وأبرزتها في إعلامها، وقد تعدت العلاقات بين إيران وحركة الجهاد الإطار السياسي إلى الإطار الثقافي، فقد اعتبرت حركة الجهاد في دراسة لمؤسسها فتحي الشقاقي أن الخلاف بين السنة والشيعة خلاف تاريخي، وأن السياسة هي التي أنشأته وغذته، وأنه خلاف في الفروع وليس في الأصول، وقد تبنت إيران هذه الدراسة وطبعت منها آلاف النسخ ووزعتها في كثير من البلدان الإسلامية، لذلك مثلت حركة الجهاد حليفاً رئيسياً لإيران في الساحة الفلسطينية.

أعلنت حماس عن وجودها الرسمي في عام ١٩٨٨، وأقامت علاقات مع إيران في تسعينيات القرن الماضي، وقد أمدت إيران حماس بالأموال، وأشركتها في مؤتمراتها، وأبرزتها في إعلامها، وسهلت وجودها في لبنان عن طريق حليفها حزب الله.

وقد أصبحت إيران عن طريق علاقتها الوثيقة بحركتي الجهاد وحماس بالدرجة الأولى، وعن طريق علاقتها بحركات أخرى مثل جبهة التحرير الفلسطينية (القيادة العامة) التي يرأسها أحمد جبريل بالدرجة الثانية، لاعباً رئيسياً في الساحة الفلسطينية، وأضحت ذات تأثير في القرار الفلسطيني، وبهذا تحقق الهدف الذي كان يرمي إليه الخميني، والذي تحدثنا عنه في بداية المقال.

أما بالنسبة للبنان فإن إيران استثمرت الطائفة الشيعية، فأنشأت حزب الله عام ١٩٨٢، ورفع الحزب راية مقاتلة لإسرائيل، واستهدف تحرير جنوب لبنان المحتل منذ عام ١٩٧٨ من قبل إسرائيل، وأمدته إيران بالسلاح والأموال والتكنولوجيا والخبرات العسكرية عن طريق الحرس الثوري، وقد نجح حزب الله في تحرير جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، وقد تعدى ارتباط حزب الله بإيران العلاقة بين طرفين، فقد أصبح جزءاً من مشروع الولي الفقيه، حاملاً رسالته الفكرية والثقافية والشرعية والدينية إلخ....، ولم يخف حزب الله ذلك بل صرح به في أكثر من مكان من أدبياته المعلنة.

أما مخطط الولي الفقيه بالنسبة للعراق فقد قام منذ اللحظة الأولى على التطلع إلى السيطرة على العتبات المقدسة في النجف وكربلاء، وعلى دعوة الشيعة إلى الثورة على نظام صدام حسين، مما أدى إلى الحرب العراقية الإيرانية التي أكلت الأخضر واليابس بالنسبة للبلدين والتي بدأت عام ١٩٨٠ وانتهت عام ١٩٨٨، ثم تعاونت إيران مع أمريكا في غزو العراق ٢٠٠٣، وأدى هذا الغزو إلى تدمير العراق تدميراً كبيراً في مختلف المجالات: الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والعلمية إلخ....، واستهدف الغزو الأمريكي تفكيك الجيش العراقي، وتدمير القوة العسكرية العراقية التي كانت تشكل عماد الجبهة

الشرقية في مواجهتها اسرائيل، واستهدف إنشاء جيش جديد، وقد فعل الحاكم الأمريكي بريمر ذلك، وكل ذلك كان لصالح اسرائيل.

أما مخطط إيران بالنسبة لمصر وشمالي أفريقيا فقد قام على نشر التشيع هناك، وقد أحس الشيخ يوسف القرضاوي بخطر ذلك، فدعاهم إلى التوقف عن ذلك، وهو الشيخ الذي كان موقفه معتدلاً من مذهبهم، وتعاون معهم لأكثر من عقدين في مجالات توحيد الأمة، وفي مجالات مواجهة الغزو الصهيوني والغربي، وفي مجال الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وتلخصت خطة الشيخ القرضاوي التي عرضها عليهم، بأن لا يكون هناك دعوة إلى التشيع في المناطق ذات الأغلبية السنية، كما لا تكون هناك دعوة إلى التسنن في المناطق ذات الأغلبية الشيعية من أجل استبعاد الاحتكاك والتنازع، لكن آيات الله في إيران رفضوا ذلك.

أما بالنسبة لسوريا فقد تحالفت إيران مع النظام السوري مع أنه نظام علماني لا ديني، ودعمته في كل المجالات لأكثر من ثلاثة عقود، وقد استغلت إيران العلاقة الطيبة مع النظام السوري فنشرت المذهب الشيعي في كل أنحاء سورية، وأقامت الحوزات العلمية والحسينيات إلخ....، وأحيت كثيراً من الآثار الشيعية التي كانت مندثرة في سورية من مثل قبر (الست زينب) في محيط دمشق، ورمته وأقامت حوله الفنادق والأسواق، وشجعت الشيعة لزيارته والقيام بواجب التقديس نحوه إلخ....، من أجل تدعيم المذهب الشيعي في سورية، والآن بعد أن قامت الثورة في سورية، وأراد الشعب أن يتخلص من حكم عائلة الأسد، فأعمل نظام الأسد آتته العسكرية وأجهزته الأمنية في مواجهة الثورة وقتل الآلاف من الرجال والنساء والوالدان، وشرّد مئات الآلاف داخل سورية وخارجها، وجرح عشرات الآلاف، واعتقل مئات الآلاف، ودمر مدناً بكاملها إلخ....، ومع كل هذه

الخصيلة الكبيرة من القتل والتشريد والتدمير فإن نظام إيران ما زال يدعم سورية بالمال والسلاح والخبرات العملية، ليس هذا فحسب، بل نستطيع أن نجزم بأن هذا الدعم يشكل عاملاً رئيسياً في استمرار وجود حكم الأسد.

أما بالنسبة للخليج واليمن فإن مخطط إيران قام على تحريك الطوائف الشيعية الموجودة في مختلف البلدان الخليجية ضد حكوماتها، والوقائع كثيرة في هذا المجال، وربما أبرز نموذجين هما: البحرين واليمن.

أما البحرين فقد حركت إيران الشيعة فيها، وطالب بعض قادتها بضم الجزيرة إلى إيران كما صرح بذلك أكثر من مسؤول فيها.

وأما اليمن فقد دعمت إيران الحوثيين وأمدتهم بالسلاح والمال مما جعلهم يقيمون عدة حروب، ويتطلعون إلى الانفصال.

من الواضح أن مشروع الولي الفقيه قطع مراحل بعيدة - كما رأينا - من أجل تحقيق أهدافه في مختلف بلدان العالم الإسلامي، والآن: كيف يمكن أن نواجه هذا المشروع ونحبط مخططاته؟

أولاً: يجب أن نواجه هذا المشروع بمشروع على مستوى الأمة، كما أشار بيان الإخوان المسلمين - إلى ذلك - وبخاصة بعد أن رفضت قيادات مشروع الولي الفقيه في إيران التجاوب مع دعوة الشيخ يوسف القرضاوي في إيقاف الدعوة إلى التشيع في المناطق السننية.

ثانياً: أصبح من الضروري - الآن - تداعي علماء الأمة ومفكرها وجماعاتها وأحزابها وأهل الرأي فيها إلى الاجتماع والتداول في وضع خطة لمواجهة مشروع الولي الفقيه.

ثالثاً: دعوة الجماعات والأشخاص الذين لهم ارتباط بإيران وبمؤسساتها إلى فك هذا الارتباط، كرد فعل على مشروع الولي الفقيه وأتباعه الشيعة، وإظهار ذلك، وأبرز من يمكن أن نذكر في هذا المجال حركتي حماس والجهاد، لأنهما تمثلان الورقة الأكثر ربحاً وقوة في تزيين مشروع الولي الفقيه، وفي تضليل عامة الناس.

رابعاً: من الجلي أن مشروع الولي الفقيه يساهم في تدمير الأمة وإضعافها، ويتقاطع في كثير من الأحيان مع المشروع الصهيوني، وأوضح ما يكون ذلك في العراق حيث إن الشيعة أصبحوا الطرف الأقوى في العراق من خلال التحالف مع الغزو الأمريكي، لكن اسرائيل هي المستفيد الأكبر من مآلات الوضع في العراق في مجالين:

الأول: تفكيك الجيش العراقي وقد كان الجيش الأقوى في المنطقة بعد انسحاب مصر من ساحة الصراع مع اسرائيل إثر اتفاقات كمب ديفيد عام ١٩٧٧، وإنهاء الجبهة الشرقية في مواجهة اسرائيل، ومن المؤكد أن هذا يصب في مصلحة اسرائيل.

الثاني: تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات: كردي في الشمال، وسني في الوسط، وشيعي في الجنوب، بعد أن كان كياناً واحداً، وهذا يصب في مخططات اسرائيل التي رسمتها للمنطقة منذ أن أنشئت في عام ١٩٤٨.

* * *

صفات العالم: البوطي نموذجاً معكوساً

يعاني المناخ الثقافي الإسلامي اضطراباً في التعامل مع مفهوم "العالم"، فهو يرفع مشايخ ويخفض آخرين دون معايير موضوعية، ويطلق لقب "العلامة" يميناً ويساراً على من يستحق وعلى من لا يستحق دون أية ضوابط علمية، ويمكن أن نمثل على هذا الموضوع بالدكتور سعيد رمضان البوطي فهو شيخ سوري تخرج من الأزهر، واستلم عمادة كلية الشريعة في جامعة دمشق في وقت سابق.

فقد رفعه بعض أتباعه إلى مقام عال واعتبروه عالم العصر، وولياً من الأولياء، وخفضه آخرون، ونحن حتى نخرج من هذه المواقف الجانحة، سنحاول أن نستخلص بعض المعايير الموضوعية التي تحدد صورة العالم وصفاته معتمدين على المصادر الشرعية من جهة، والتجربة التاريخية من جهة ثانية، ثم سنحاول أن نحكم على الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي ونعطيه مكانته الحقيقية.

لقد أعلى الإسلام من شأن العلم، فقد قال الرسول ﷺ - : "من سلك طريقاً يتبغي فيه علماً سهّل الله له طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاً بما صنع، وإن العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في الأرض، حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائل الكواكب" (رواه أبو داوود والترمذي)

وكانت أول آيات نزلت على الرسول - ﷺ - هي قوله تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق. خلق الإنسان من علق. اقرأ وربك الأكرم. الذي علّم بالقلم. علّم الإنسان ما لم يعلم﴾، (العلق، ١-٥)

وقد أقسم الله -تعالى- بالقلم الذي هو أداة الكتابة، وهذا دليل على شرف هذه الأداة وعظمتها فقال تعالى: ﴿ن. والقلم وما يسطرون﴾ وأمر الله -تعالى- رسوله أن يطلب زيادة العلم، فقال تعالى ﴿وقل ربي زدني علماً﴾، (طه، ١١٤).

وحت القرآن الكريم على التدبر فقال تعالى: ﴿أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوبٍ ألقاها﴾، (محمد، ٢٤)، وحت على التفكير فقال تعالى: ﴿إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾، (الزمر، ٤٢)، كما أمر -سبحانه وتعالى- بالنظر والاعتبار بأحوال الأمم السابقة فقال تعالى: ﴿قل سيروا في الأرض ثم انظروا كيف كان عاقبة المكذبين﴾.

لقد احتوى القرآن الكريم والأحاديث النبوية عشرات الأحاديث والآيات التي تجمد العلم، وتحض على التفكير والتدبر والزيادة من التعلّم، وتعظم أجر المتعلم، ولقد ساهم هذا السيل من الآيات والأحاديث في تشكيل ظاهرة العلماء في الأمة، وأصبحت الأمة تقاد بقيادتين هما: "قيادة الأمراء"، و"قيادة العلماء"، وقد لعبت "قيادة العلماء" دوراً أساسياً في كيان الأمة الإسلامية، فهي التي عملت على توحيد الأمة من خلال دورها الثقافي والشرعي، وعملت على التصدي لأخطاء الحكام وتجاوزاتهم، وعملت على جبر تقصيرهم وقصورهم في أحيان كثيرة.

والآن: على ضوء ذلك فما أبرز الصفات التي تؤهل المسلم لكي يكون عالماً في وقتنا الحالي؟ هناك عدة صفات من أهمها أن يكون ربانياً، وأن يكون منحازاً إلى الأمة مهتماً بقضاياها، متفاعلاً مع مشاكلها، وأن يكون عالماً بالقرآن والسنة والفقه والسيرة

والتاريخ إلخ...، وأن يكون عالماً بالعلوم التي نشأت حول تلك المحاور من أصول الفقه ومقاصد الشريعة والبلاغة وعلوم مصطلح الحديث إلخ..، وأن يكون عالماً بالحضارة الغربية نشأة وتطوراً وتاريخاً وأزمة إلخ..، وأن يكون مبدعاً في أحد مجالات الفقه أو الشريعة أو الحديث أو علوم القرآن إلخ..

ونحن سنوضح الصفتين الأوليتين اللتين يجب أن يتصف بهما العالم وهي: الريانية، والانحياز إلى الأمة، ثم سنرى إلى أي حد حققهما الدكتور محمد سعيد البوطي.

الأولى: الريانية:

تقتضي الريانية أن يطبق العالم تعاليم الإسلام على ذاته وأهله، فيكون معظماً لله وحده، خاضعاً لله وحده، محباً لله أكثر من كل محبوبات الدنيا، خائفاً من نار الله، راجياً جنة الله، مطبقاً لسنة رسول الله، متوخياً الحلال في كل ما يكسب، مبتعداً عن الحرام والمتشابهات، داعياً إلى الله في كل أحواله وأوقاته إلخ...

ومن مقتضيات الريانية البعد عن الحكام، وعدم الدخول عليهم، وعدم أخذ الأموال والهدايا منهم، فهذا أحمد بن حنبل الذي أقبلت الدنيا عليه في شيخوخته بعد أن ثبت في المحنة وقضى أكثر من عشر سنوات في السجن والتعذيب، فسعى إليه الحكام والولاة، فأغدقوا عليه الأموال، وفتحوا له أبواب كل شيء، وقد كان هذا امتحاناً أشد من امتحان التعذيب السابق، لكنه صمد للإغراء ولم يرض أن يأخذ شيئاً مما عرض عليه، وقاطع ابنه لأنه لأنه رضي أن يأخذ أموالاً من الخليفة، فالخلافة بعد أن يئست منه حاولت مع الابن، لكن الأب عاقب الابن بأن امتنع أن يأكل من عنده، فأحمد بن حنبل كان ربانياً في شيخوخته كما كان ربانياً في محنته وكهولته.

الثانية: الانحياز إلى الأمة وقضاياها:

يجب أن ينحاز العالم إلى الأمة ويرتبط بقضاياها وهمومها ومشاكلها إلخ...، فالإسلام ليس معلومات فقط، فهناك الكثير من المستشرقين لديهم معلومات عن الإسلام أكثر من بعض مشايخ المسلمين، ومع ذلك لا نعتبرهم علماء لأنهم لا يعيشون هموم الأمة الإسلامية.

فهذا عمر بن عبد العزيز كان قد أحس ببعض مشاكل الخلافة مثل: غياب العدل في توزيع المال بين المسلمين، وعدم المساواة بين الرعية، والابتعاد عن الشورى في أمور تحديد خليفة المسلمين، لذلك عندما سيقت الخلافة له، سار فيها على نهج يخالف من قبله، واجتهد في إرساء قواعد جديدة أعادت نهج الخلافة الراشدة فأقام العدل بين المسلمين، وأعاد ما أخذ بغير الحق، وأنصف المظلومين، ورفع الجزية عن أهل الذمة الذين دخلوا الإسلام، وأراد أن يعيد الخلافة إلى سابق أسسها وركائزها التي تقوم على أن الخليفة هو من يختاره المسلمون، لكن المنية عاجلته ولم يستطع القيام بذلك.

وقد استشعر الشافعي خطر الصراع بين مدرستي الرأي والحديث على الأمة، كما استشرف اضطراب الساحة الفقهية وأخطار ذلك على الأمة، فابتدع علماً جديداً هو "علم أصول الفقه" من أجل تنظيم الساحة الفقهية، وضبط أصول الاجتهاد وتقنين القياس.

أما أحمد بن حنبل فقد استشرف خطر الجهمية والزنادقة وخطر القول بخلق القرآن على الأمة، وتصدى للمأمون عندما تبنى القول بخلق القرآن وألف "رسالة الرد على الزنادقة الجهمية"، وكلفه هذا الموقف أن يبقى في السجن لأكثر من عشر سنوات.

وأما ابن تيمية فقد استشعر أخطاراً متعددة على الأمة منها: خطر التتار، فتصدى له في معركة شقحب.

والآن: هل حقق الدكتور سعيد رمضان البوطي الصفتين السابقتين؟ لنر ذلك.

أما بالنسبة للربانية، فقد أخلّ الدكتور البوطي بأهم متطلباتها وهو الابتعاد عن الحكام، فهو على العكس من ذلك كان لصيقاً بحاكم سورية حافظ الأسد، ومن ثمّ بابه بشار على مدار أربعين سنة، ومن المعلوم أن حكم سورية في تلك المرحلة كان حكماً يقوده حزب البعث الاشتراكي، وكان حزب البعث يقوم على معاداة الدين، ويعتبره أصل التخلف والانحطاط، وأن النهضة والتقدم يتطلبان استئصال هذا الدين من كيان المجتمع، وقد أقام مناهجه التربوية والإعلامية والإدارية والاقتصادية من أجل تحقيق هذا الهدف، ومع ذلك فإن الدكتور البوطي -وهو الشيخ المسلم- وقف إلى جانب حافظ الأسد، وهذا أمر في منتهى الغرابة والخطأ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل وقف إلى جانبه عندما اصطدم مع التيار الإسلامي عام ١٩٨٠، وقتل الآلاف من الشعب السوري، وسجن عشرات الآلاف، ودمّر مدينة حماة عام ١٩٨٢، وقتل ما يقرب من أربعين ألفاً في تلك الجزيرة، وكان يفترض بالبوطي أن يستنكر هذا القتل والتدمير والإجرام، وإن لم يستطع الاستنكار كان عليه أن يسكت، لا أن يمدح حافظ الأسد وبمجدده ويقف إلى جانبه، وقد رد حافظ الأسد التحية إلى البوطي بأحسن منها، فأعطاه فرصة للظهور بالتلفزيون السوري وفي تمثيل سورية بالمؤتمرات الخارجية.

أما بالنسبة للانحياز إلى الأمة، فنجد أن البوطي وقف عكس ذلك، بل إنه وقف إلى جانب الحاكم في وجه هذه الأمة التي ثارت على نظام الأسد في ٢٠١١/٣/١٥ بمختلف فئاتها وأطيافها ومدنها وقراها، هذا النظام الذي ألغى الحياة السياسية وألغى الطبقة المتوسطة وهي الطبقة الحية والقادرة على بلورة مشروع سياسي، فقد استطاع

حافظ الأسد وابنه بشار تهميشها ومحاصرتها بعد عام ١٩٧٠ من خلال ربطها بالأجهزة الأمنية المختلفة، وأوجب على مفكريها ومبديعيها أن يخضعوا لتلك الأجهزة.

أما عند الحديث عن المجال الاقتصادي لهذا النظام، فإن الأرقام التي نقلتها المنظمات الدولية عام ٢٠١٠ مرعبة ومخيفة، فقد ذكرت أن ٤٢ بالمائة من السوريين يعيشون في مدن الصفيح العشوائية المحيطة بالمدن، وهي محرومة من معظم الخدمات الحياتية في حين أن (المتوسط العالمي ٨ بالمائة).

وتوصل التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع عام ٢٠١٠ إلى أن حوالي (٧) مليون نسمة (٣٤,٣) بالمائة من إجمالي السكان تحت خط الفقر، وتوصل التقرير كذلك إلى أن معدل البطالة وصل إلى ١٦,٥ بالمائة (٣,٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٩)، وقد انخفضت قدرة الناس الشرائية بحوالي ٢٨ بالمائة خلال الأعوام العشرة الماضية.

ويعاني المواطن السوري من تفشي الظلم وانعدام المساواة، ولا يصل إلى حقوقه في أي مجال اقتصادي أو تجاري أو سكني أو مالي إلخ...، بعكس حال أبناء الطائفة العلوية، ولا يصل إلى بعض حقوقه إلا من خلال الأجهزة الأمنية.

هذه بعض معالم وضع الحياة في سورية غداة الثورة التي انطلقت في ١٥/٣/٢٠١١، وهي أوضاع مؤلمة ومفجعة ومحنة إلخ.. ومع ذلك فإن الشيخ سعيد رمضان البوطي لم يقف إلى جانب الشعب والأمة لتصحيح هذه الأوضاع، لكنه انحاز إلى جانب بشار يدافع عنه وعن حكمه، ويروج لأقواله التي تنعق بها أجهزة إعلامه، ويفتي بعدم جواز التظاهر ويدعو إلى طاعة بشار وحكمه، وقد كرر نفس الخطأ الذي وقع فيه عام ١٩٨٠ عندما انحاز إلى جانب حافظ الأسد ضد الأمة.

خلاصة القول: هناك اضطراب في المناخ الثقافي الإسلامي نحو مفهوم "العالم"، وقد عزونا ذلك إلى غياب المعايير الموضوعية، وقد بيّنا دور "قيادة العلماء" في التاريخ الإسلامي، ثم بيّنا الصفات التي يجب أن يتحلّى بها الشخص حتى يستحق اسم "العالم"، وفصّلنا في صفتين هما: "الربانية" و"الانحياز إلى الأمة" وطبقناهما على الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي، فوجدنا أنه لم يتصف بهما، ويترب على انعدام الاتصاف بهاتين الصفتين أنه غير جدير باسم "العالم".

* * *

رسالة مفتوحة إلى إخواننا الأكراد

ما دعاني إلى الكتابة إليكم -أيها الأخوة الأكراد- أننا جزء من أمة واحدة، امتزجت دماؤكم ودمائنا على مر التاريخ في مواجهة أعداء الأمة، وأبرزهم الصليبيون، حيث جاهدنا سوياً تحت قيادة صلاح الدين الأيوبي الذي هو كردي بالأساس وانتصرنا في حطين. وما دعاني -أيضاً- للكتابة إليكم، أنكم تمرون في مطلع القرن الحادي والعشرين بظروف تشبه الظروف التي مررنا فيها -نحن العرب- في مطلع القرن العشرين، وقد جاء التشابه في أمرين :

الأول: وعود الغرب لكم في إقامة دولة موحدة تمتد من إيران إلى البحر المتوسط مروراً بالعراق وتركيا وسوريا في مطلع القرن الحادي والعشرين، كما وعدنا الغرب -نحن العرب- في مطلع القرن العشرين بدولة واحدة تمتد من جبال طوروس إلى اليمن مروراً بالشام والحجاز والعراق، ودعانا إلى أن نقاتل الأتراك إلى جانبه، وفعلاً قامت الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ وأطلق الشريف حسين رصاصه الثورة من قصره في مكة وقاتلنا الأتراك، وحدث شرخ كبير بيننا وبين إخواننا الأتراك، ما زلنا نعاني من آثاره إلى اليوم، ثم سقطت الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤، فماذا كانت النتيجة بالنسبة للعرب؟ كانت النتيجة أن الغرب خان العهود التي أعطها لنا، وجزأنا بدل أن يوحدنا، وتقاسمت إنجلترا وفرنسا المنطقة، فأخذت إنجلترا العراق والأردن وفلسطين، وأخذت فرنسا سوريا ولبنان، وكان كل ذلك نتيجة اتفاق سايكس بيكو الذي عقد عام ١٩١٦ في الخفاء بين

ثلاث دول هي إنجلترا وفرنسا وروسيا، لكن روسيا انسحبت منه بعد أن انتصرت الثورة البلشفية على الحكم القيصري عام ١٩١٧.

وأنت الآن - أيها الأخوة الأكراد - تقاتلون في سوريا وتركيا والعراق ضد إخوانكم في هذه البلدان، وقد أعلنت كل من أميركا وفرنسا وأخيرا ألمانيا أنها تدعمكم في حربكم هذه. ومن الجلي والواضح أن الغرب يستخدمكم في تمزيق المنطقة وتجزئتها، كما استخدمنا من قبل لنفس الهدف، وسيخذلكم كما خذلنا في النهاية، وهذا حتمي ومؤكد لأن الغرب يريد أن تبقى إسرائيل هي الأقوى في المنطقة، ولن يسمح لأي دولة بأن تقوم وتملك إمكانيات يمكن أن تكافئ قوة إسرائيل أو قدرتها.

كذلك من الحتمي والمؤكد أن الغرب سيحبط أحلامكم، وتكون النتيجة أن تتجرعوا مرارة الجراح والعداوات والحزازات وإثم تجزئة المنطقة، وتبقى إسرائيل هي سيادة المنطقة، كما حدث معنا بالضبط في مطلع القرن العشرين.

الثاني: والأمر الآخر الذي وقع التشابه فيه بيننا وبينكم هو القيادات القومية المعادية للدين، فقد قادتنا قيادات قومية عربية في مطلع القرن العشرين، اعتبرت القومية والأمة تقومان على عنصري اللغة والتاريخ، ولا تعتبر الدين عنصرا من عناصر بناء أمتنا، وقلدت هذه القيادات العربية القومية الألمانية في هذا الموقف، وأخذت موقفا معاديا للدين كما فعله الغرب إزاء الدين المسيحي.

وفي اعتقادي أن هذا العداء للدين من قيادات القومية العربية، لم يكن مبينا على دراسة موضوعية وعلمية لمسيرة الدين الإسلامي ودوره الحقيقي في البناء الإيجابي للأمة، وإنما كان إسقاطا لواقع تاريخي آخر، وهو تاريخ الغرب على واقعنا، وإقامة التشابه من خلال النظر السطحي إلى دينين مختلفين، وهما الإسلام والمسيحية في مسيرتهما التاريخية،

ومن خلال إصدار حكم واحد على شيعيين متباينين في المبادئ التي يقومون عليها مجرد اتفاقهما في مسمى الدين.

والأهم من ذلك أن هذا العداء للدين من قيادات القومية العربية، كان عاملاً أساسياً في عدم استطاعة العرب أن ينهضوا، ولذلك تعثرت آمال العرب في النهوض على مدار القرن الماضي، ومن المؤكد أن هذا العداء للدين كان عاملاً مهماً من عوامل عدم قيام النهضة في المنطقة العربية، لأنه لم ينطلق من الواقع الموضوعي للأمة.

وأنتم -أيها الأخوة الأكراد- تقودكم الآن قيادات قومية كردية، تحمل موقفاً معادياً للدين مثل موقف قياداتنا القومية، لأنها اعتبرت أن القومية الكردية تقوم على عنصري اللغة والتاريخ، وأسقطت دور الدين في بناء الشعب الكردي، بل اعتبرته سلبياً، وتأثر بعضها بعامل آخر غير النقل من القومية الألمانية، وهو النقل من الفكر الماركسي، الذي اعتبر الدين أداة في يد الرجعية من أجل استلاب الإنسان وتخديره، واعتبر كل ما يقوم عليه الدين خرافات وأوهاماً من اختراع رجال الدين لخدمة أصحاب الأموال والرساميل.

وقد عمم الفكر الماركسي أحكامه على كل الأديان بما فيها الدين الإسلامي، مع أن واقع الأمر يؤكد أن الدين الإسلامي كان له دور بارز في شحن الإنسان المسلم بالإيجابية والفاعلية لمواجهة كل أشكال الظلم والتعسف التي يمكن أن تقع في المجتمعات البشرية.

لذلك -أيها الأخوة الأكراد- يجب أن تستفيدوا من تجربتنا وأن لا تنساقوا وراء القيادات القومية المعادية للدين ولا تضعوا أنفسكم في خط العداء مع الدين، لأن نخصتكم ستعثر -عندئذ- كما تعثرت نخصتنا.

مرة أخرى من منطلق الحب والأخوة التي تجمعنا، أذكركم -أيها الأخوة الأكراد- بحديث الرسول -ﷺ- الذي يقول فيه: "لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين" (متفق عليه)، ونحن لدغنا من جحر الغرب والقيادات القومية المعادية للدين في مطلع القرن العشرين، وما أنتم تلدغون من نفس الجحر في مطلع القرن الحادي والعشرين. ولأن الإيمان بالإضافة إلى كونه شعوراً وعاطفة، هو وعي في الوقت نفسه، أدعوكم إلى أن تعوا وتنبهوا وتستيقظوا، ولا تكونوا أدوات في يد الغرب في إسالة الدماء، وفي مقاتلة إخوانكم، وفي تجزئة المنطقة التي هي في الأصل مجزأة، وسيخذلكم الغرب كما خذلنا، ولن تحصلوا على الدولة التي تحلمون بها، بل ستحصلون الخراب والوهم فقط، وسيكون عملكم في صالح إسرائيل.

كما أدعوكم -إخواننا الأكراد- أن تعوا وتنبهوا ولا تمشوا وراء القيادات القومية الكردية المعادية للدين، لأنها لا تنطلق من واقع الأمة الموضوعي ومن شخصيتها التاريخية بل هي تنقل أفكارا من الغرب جاءت حصيلة تجربة تاريخية غير متطابقة مع واقعنا التاريخي، لذلك لن تنفع في بناء النهضة التي نتطلع إليها جميعا. وفي ختام رسالتي، أعتقد أن قياداتكم القومية الكردية تستغل المظلومية التي وقعت عليكم خلال القرن الماضي من قبل بعض قيادات التيار القومي العربي والتي نعترف ونقر أنها كانت مخبطة، من أجل شحنكم العاطفي في اتجاه الأهداف التي يسعون إليها، لكن أقول لكم إن النهضة والحضارة والمدنية تحتاج أمرين، عاطفة ووعيا، وأنا أعتقد أن ما تحتاجون إليه هو المزيد من الوعي والإدراك والتبصر في أحوالكم وأحوال من سبقكم من إخوانكم العرب، كي تتجنبوا الوقوع فيما وقعوا فيه.

...

الدكتور غازي التوبة

كاتب وباحث وتربوي. كتب العديد من الكتب والمقالات والدراسات والأبحاث في مجالات:
الإسلام والأمة والفكر والسياسة والتربية والحضارة.

من كتبه المنشورة

- الفكر الإسلامي المعاصر: دراسة و تقويم، ١٩٦٩م
- النكسة في بعدها الحضاري، ١٩٧٣م
- في مجال العقيدة: نقد وعرض، ١٩٨٦م
- جذور أزمة المسلم المعاصر: الجانب النفسي، ١٩٩٣م
- الجماعة في الإسلام: المشروعية والإطار، ١٩٩٥م
- التغيير في العالم الإسلامي: أزمة موضوعية أم ذاتية؟، ١٩٩٦م
- أبو الأعلى المودودي، فكره ومنهجه في التغيير: دراسة وتقويم، ١٩٩٦م
- الأمة الإسلامية بين القرآن والتاريخ: دراسة وتحليل، ١٩٩٩م
- إشكالية النهضة بين الفكر القومي العربي والصحوّة الإسلامية، ٢٠٠٣م
- النفس المسلمة: صور من بنائها وأحوالها، ٢٠٠٥م
- القضية الفلسطينية: الواقع والآفاق، ٢٠٠٥م
- لماذا سقطت الخلافة العثمانية؟ قراءة في عوامل ضعف الأمة، ٢٠٠٨م
- صفورية والمجاهد والفتى، ٢٠١١م
- رؤى وآراء معاصرة: دراسة نقدية، ٢٠١٢م
- قراءات في شؤون الإسلام والأمة والحضارة: رؤية نقدية، ٢٠١٥م

المحتويات

٥	مقدمة
١١	الباب الأول: بعض قضايا الربيع العربي
١٣	١. لماذا تفجّر الربيع العربي وتحركت الشعوب؟
٢١	٢. الاستبداد المعاصر.. مصادره وهزيمته
٢٧	٣. المخاطر التي تترتب بثورات الأمة
٣٧	٤. بماذا يجب أن تحتم ثورات الربيع العربي؟
٤٣	٥. عن الديمقراطية والمواطنة في ثورات الربيع العربي
	٦. الربيع العربي والمشروع الديمقراطي ٤٩
٥٥	٧. تطبيق الديمقراطية: قراءة في الفشل وإمكانية النجاح
٦١	الباب الثاني: أضواء على الثورة السورية
٦٣	١- بماذا اتصف حكم البعث في سورية؟
٦٩	٢- الطائفة العلوية وحكم آل الأسد
٧٣	٣- الثورة السورية: أسبابها وتطوراتها
٩١	٤- رسالة مفتوحة إلى الفلسطينيين في سورية
٩٧	٥- أضواء على مشروع الولي الفقيه
١٠٣	٦- صفات العالم: البوطي نموذجاً معكوساً
١١١	٧- رسالة مفتوحة إلى إخواننا الأكراد